مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٨١ (الاستئناف ١)
المعقودة يوم الأربعاء، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد هين	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد بتريا
	البحرين	السيد الدوسري
	البرازيل	السيد فونسيكا
	سلوفينيا	السيد ازبوغار
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد حسمي
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

الحالة في أفريقيا

99-86733

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي السويد وزامبيا يطلبان فيهما دعوتهما للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد دالفرين (السويد) والسيد كاسندا (زامبيا) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل نيجيريا، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مبانيفو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أقول إن ما أعددته هو مجرد نقاط للحديث لا أكثر ولا أقل بسبب الانطباع الذي تولد لدينا عندما دعينا لحضور هذه الجلسة.

أود أن أعرب عن تقدير وفد نيجيريا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الدورة التفاعلية الأولى لمجلس الأمن بشأن أفريقيا.

وبطريقة ما، أصبح التقليد المعمول به هو أن تعامل أفريقيا كطفل معوق يستحق الاهتمام والمعالجة على نحو خاص بشأن جميع المسائل. وفي هذا السياق أرحب بالخطوة الأولى التي خطاها مجلس الأمن للتعرف على أفريقيا مباشرة من الأفارقة أنفسهم كما آمل. كذلك أعترف بحماس أنني أتطلع بحق إلى أن تستمر هذه المبادرة خلال فترة رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية لمجلس الأمن في الشهر القادم. وآمل فحسب ألا ينتهي الأمر عند هذا الحد، حيث أن المشاورات غير الرسمية التي تتناول المسائل المعروضة هنا اليوم، ينبغي أن تستمر.

ونظرا لشكل هذه الجلسة، أود أن أركز على مجالين واسعين.

الأول، يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية في حل الصراعات وإدارتها. وفي هذا الصدد سأتكلم من واقع تجربتي في منطقتنا دون الإقليمية.

يذكر المجلس أن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نشأ نتيجة لعدم توافر اهتمام أعضاء المجتمع الدولي في بادئ الأمر بالصراع في ليبريا. فارتقى زعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى مستوى التحدي وتوسطوا بنجاح لتوطيد السلم في ليبريا ويعملون الآن بنشاط لضمان عودة السلم والاستقرار في سيراليون.

وهكذا أصبح فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أداة حقيقية لصون السلم في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا. ونجح في منع الفوضى والمآسي الإنسانية المروعة التي اتسمت بها المراحل الأولى للأزمة الليبرية. والقرار الأخير للأمم المتحدة بالإذن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون كان نوع الرد الذي طلبه قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا ولكنه أنكر عليهم. وهكذا فإن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مبادرة نرحب بها. وهي تشكل نوع الشراكة التي ينبغي أن تقوم بين الأمم المتحدة ومنظمة دون إقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإنجاح هذه الشراكة في تعزيز السلم والأمن في المنطقة يتطلب أولا، التشاور المنتظم بين الأمين العام للأمم المتحدة وزعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وثانيا التزام البلدان المانحة بتقديم الموارد اللازمة لدعم صنع السلم وصون السلم وبناء السلم في المنطقة دون الإقليمية.

والمجال الثاني هو منع الصراعات ولنركز الآن على كيفية منع الصراعات في القارة والمسألة الهامة التي ينبغي معالجتها تتعلق بالتدابير البعيدة الأثر التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمنع الدول التي خرجت لتوها من حالات الصراع من الإنزلاق إلى صراعات أخرى. ومن المسلم به على نطاق واسع أن الدول التي تمر بمرحلة انتقالية من الحرب إلى السلم تكون عادة في حالة هشة. وإذ تواجه مشاكل جمة في

جميع القطاعات، فإنها تفتقر إلى الموارد وإلى القدرة على تناول هذه المشاكل بطريقة متعمقة. والسؤال الذي يطرح هنا هو، لماذا لا تبدي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي نفس القدر من الحماس لدعم الدول الأفريقية المعنية حتى يمكنها أيضا أن تكرر قصص نجاح البلدان في أوروبا. لذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يبدي نفس النوع من الالتزام بأفريقيا، وهو الالتزام الذي يتجلى في الجهود الرامية إلى إعادة بناء البلدان الأوروبية وخاصة في البلقان.

والحالة الراهنة التي يترك فيها للبلدان الأفريقية أن تعالج مشاكلها بنفسها لا تبعث على الارتياح. والسبيل الناجع الذي يضمن عدم سقوط هذه البلدان في أزمات وصراعات هو أن يشارك المجتمع الدولي بنشاط في إعادة التأهيل وفي جهود إعادة الاندماج والمصالحة.

وثمة مجال آخر ينبغي أن يركز مجلس الأمن الاهتمام عليه هو نوع الدعم الذي يمكن أن يقدمه لمنع الديمقراطيات البازغة حديثا في قارتنا من الانزلاق في الصراع. ولقد شهد هذا العقد انتقال كثير من الدول الأفريقية من نظام الحزب الواحد والنظم العسكرية إلى ديمقراطيات متعددة الأحزاب ومع أهمية هذا التطور إلا أنه لم يؤد إلى تحسين الظروف المعيشية لشعوبنا. والحالة الاقتصادية لعدد كبير من الدول الأفريقية تجعل القادة الأفارقة غير قادرين على بدء برامج ومشاريع تحقق "عوائد ديمقراطية" من حيث الفوائد الملموسة لشعوبهم.

لقد ذكر رئيسي، الرئيس اولوسيفون أوباسنغو ذلك باقتدار في بيان أدلى به قبل عدة سنوات عندما قال إن الديمقراطية لا يمكن أن يكتب لها الدوام مع معدة فارغة. لذلك يحتاج المجتمع الدولي إلى بدء اتخاذ تدابير واسعة النطاق لمساعدة هذه الديمقراطيات البازغة في تعزيز الحكم الرشيد والمؤسسات الديمقراطية.

وينبغي أن تتضمن هذه التدابير أولا، إلغاء ديون البلدان الأفريقية فإذا ما تحررت الدول الأفريقية من عبء ديونها فإنها ستتمكن من استخدام الموارد التي كانت ستنفق في خدمة الديون، في تنفيذ برامج ومشاريع هامة تعود بالفائدة على شعوبها.

ثانيا، ينبغي بذل جهود دولية متضافرة بشكل عاجل لنقل الشعوب الأفريقية من حالة البؤس والفقر التي أخذت تطبع مجتمعاتها نتيجة للصراعات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

أود أن أقول بصفتي رئيسا للمجلس إننا نقدر غاية التقدير القيادة التي يمارسها الرئيس أوباسانغو لإعادة بناء نيجيريا.

المتكلم التالي ممثل اليابان، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن شكري لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة للنظر في السبل والوسائل التي تعزز شراكة الأمم المتحدة مع أفريقيا.

واليوم، أود أن أتناول النقطتين التاليتين، آخذا بعين الاعتبار شكل هذه الجلسة التي اقترحتموها والغاية منها.

أولا، لا بد لي من أن أؤكد على ضرورة أن يستجيب مجلس الأمن للأزمات الحالية في أفريقيا بسرعة وبشكل كاف. ومن الأهمية بمكان أن يضطلع أعضاء المجلس، والأعضاء الدائمون بشكل خاص، بعملهم وهم مدركون بأن عجز المجلس عن اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت الملائم، سيؤدي إلى معاناة إنسانية.

وفي هذا السياق، أود أن أتطرق إلى تناول مسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الواضح تماما أنه إذا ما فشلت عملية السلام هناك، يمكن أن يكون لذلك آثار وخيمة على القارة بأكملها.

إن اتفاق لوساكا، الذي أبرم في تموز/يوليه والذي حقق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية كان إنجازا جديرا بالثناء بحق حققته الدول الأفريقية المعنية. لذلك يتحتم أن يقدم المجتمع الدولي دعمه الكامل له. ويحدوني الأمل في أن يتصرف مجلس الأمن بسرعة لإرسال ٥٠٠ مراقب عسكري إلى جمهورية الكونغو

الديمقراطية من أجل تعزيز امتثال كل الأطراف المعنية لاتفاق لوساكا وأن يشارك في الجهود الرامية إلى نشر قوة كاملة لحفظ السلام بأسرع ما يمكن. وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن اليابان، التي تقدم ٢٠ في المائة من تكاليف أية عملية لحفظ السلام، ستؤيد أي قرار يتخذه مجلس الأمن تحقيقا لهذه الغاية.

وثانيا، أؤكد على ضرورة تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون الاستقرار في أفريقيا.

لقد بينت بوضوح التجارب التي خاضتها مؤخرا منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في التصدي للصراعات أن هناك توافقا في الآراء فيما بين الشعوب الأفريقية على أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لها دور نشط تضطلع به في ميدان منع الصراعات والوساطة. غير أنه أصبح واضحا أيضا أن قدرة هذه المنظمات على الاضطلاع بذلك الدور يعوقها الافتقار إلى الهياكل الأساسية الإدارية والموارد المالية. وبينما أدرك تماما مدى التعاون الجاري بالفعل في هذا الميدان بين أمانتي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، أود أن أقترح أن يمارس مجلس الأمن دورا أقوى في تعبئة المجتمع الدولي لتعزيز قدرة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا على صون السلام والاستقرار.

وفي هذا السياق، أود أن أبلغ المجلس بأن اليابان ستنظم ندوة دولية في طوكيو في شهر آذار/ مارس المقبل بشأن الأدوار التي تضطلع بها المنظمات دون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية في منع الصراعات في أفريقيا وحسمها، سندعو إليها ممثلين عن الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية بالإضافة إلى مؤسسات للأبحاث ومنظمات غير حكومية شتى.

ومن الواضح أن هناك حاجة إلى ريادة أقوى يضطلع بها مجلس الأمن لإثارة الوعي الدولي بالأزمات عند اندلاعها في أفريقيا. ويحدوني أمل وطيد في أن يتخذ المجلس من مناقشتنا اليوم أساسا يبني عليه قدرته على الاستجابة للأزمات في أفريقيا في وقت أنسب وبطريقة أكثر فعالية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل اليابان، خصوصا على توخيه الإيجاز، بشكل يلقى كل تقدير، وأنا على ثقة من أن المتكلمين الآخرين عصر اليوم سيراعون ذلك.

المتكلم التالي ممثل أوكرانيا، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): تشعر أوكرانيا، شأنها شأن العديد من الأعضاء الآخرين في المنظمة، بقلق عميق إزاء اللاتماثل الصارخ بين القدر الكبير من الاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن للقضايا الأفريقية والإنجازات الفعلية التي تحققت حتى الآن. لذلك، أود أيضا أن أعرب عن امتنان وفد بلادي للمبادرة الجديرة بالثناء التي اتخذتها الرئاسة التي تتولاها المملكة المتحدة، وأن أتوجه بالشكر إليكم شخصيا، سيدي الرئيس، على دعوتكم لنا لكي ندرس الحالة ونناقش السبل العملية لزيادة التأثير الذي يحدثه المجلس في حسم الصراعات في أفريقيا.

وسأقصر ملاحظاتي على المسائل التي أجملتم في مذكرتكم غير الرسمية المفيدة للغاية.

فيما يتعلق بالمسألة الأولى، مما لا جدال فيه أن التعاون المعزز بين مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية الرئيسية سيساهم كثيرا في تحقيق هدفي السلام والأمن في القارة. ولقد اقترحت بالفعل خطوات عملية عديدة لتحسين هذا التعاون. وبعض هذه الخطوات حظيت بإضفاء الطابع المؤسسي عليها من الجمعية العامة أو مجلس الأمن. كما بزغت أفكار جديدة مبتكرة أثناء مناقشة اليوم.

وإزاء ما تقدم، قد يود أعضاء المجلس أن يبدأوا عملية تستهدف تنظيم فيض الأفكار والاقتراحات المختلفة بشأن هذه المسألة في وثيقة واحدة. ومن الأهمية الفائقة أن تتضمن هذه الوثيقة عددا من التوجيهات والتوصيات الواضحة لشتى الكيانات داخل الأمم المتحدة وخارجها لطرح مقترحات محددة تستهدف تحسين التفاعل بين مجلس الأمن والهياكل الإقليمية في أفريقيا أو التعجيل بتنفيذ هذه المقترحات. وينبغي للمجلس أن يجري أيضا استعراضات دورية لعمليات التنفيذ وإجراء التصويبات ذات الصلة عند الضرورة.

وخلاصة القول، إنه ينبغي لمجلس الأمن أن يبدي قدرا أكبر من الريادة والابتكار في وضع مقترحات محددة في هذا المجال وفي ممارسة إدارة فعالة في تنفيذها في وقت لاحق وقد يود أعضاء المجلس التفكير في مدى ملاءمة إنشاء هيئة فرعية خاصة تسند إليها مهمة تنسيق علاقاته مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، نرحب باقتراحكم، سيدي الرئيس، المتعلق بإنشاء آلية خاصة للنظر في مختلف الأفكار التي تطرح للتشاور بين مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وبالنسبة لمسألة تلبية طلبات عمليات حفظ السلام الأفريقية، لا أتوقع أن تكون الحلول التي اقترحها مبتكرة حقا، غير أن انتشارها ربما يؤكد مجددا أنها ذات وزن حقيقي. وفي رأي وفد بلادي أنه إلى جانب الحاجة إلى توفير تمويل كاف. وهو دونما شك شرط لازم لا بد منه لتحقيق أي نجاح في مجال حفظ السلام، يوجد مجالان آخران واضحان يستحقان اهتماما جماعيا خاصا.

أولا، من الحتمي مواصلة الجهود الجارية التي تستهدف تحسين آليات الأمم المتحدة الموجودة والتي ترمي إلى ضمان توفير النشر السريع لقوات حفظ السلام بمجرد الحصول على الإذن ذي الصلة من مجلس الأمن. وهذا أمر يتصل للوهلة الأولى بنظام الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة وبمقار بعثات الانتشار السريع. وينبغي أن تواصل أمانة الأمم المتحدة والدول الأعضاء هذا المسعى، مع زيادة التشديد على الاحتياجات المحددة لعمليات حفظ السلام في القارة الأفريقية.

ويتصل المجال الثاني بتحسين قدرات البلدان الأفريقية على حفظ السلام بغية تمكينها من المشاركة بشكل أنشط في عمليات حفظ السلام في إطار الأمم المتحدة. ونحن نثني على المبادرات القيمة التي اتخذت في السنوات الأخيرة لتحقيق هذه الغاية. وفي رأينا، سيكون من المهم جعل طابع الجهود التي تبذل في هذا المجال محوريا وجامعا بشكل أكبر.

وفيما يتعلق بالمسألة الثالثة التي أشرتم إليها، يا سيادة الرئيس، وهي السعي للحصول على اقتراحات بشأن أدوات إضافية يستخدمها المجلس في حسم الصراعات في أفريقيا - تبين المناقشة الحالية بوضوح أنه ليس هناك أي افتقار إلى التفكير المبتكر في هذه المنظمة. وتعلق أوكرانيا أهمية خاصة على زيادة استخدام أدوات الوقاية الملائمة بالنسبة لأفريقيا.

وفي هذا الصدد، أود أن أخص بالذكر إحداها لا غير، وهي بعثات مجلس الأمن إلى المنطقة، التي أكدتم في كلمتكم أيضا على قيمتها. ونحن نحث مجلس الأمن على أن ينظر بمزيد من العمق في مفهوم هذه البعثات بأكمله، فعلى سبيل المثال، من السهل أن تتخيل أن تكون لهذه البعثات آثار هائلة في بعض الحالات إذا ما أرسلت في مراحل مبكرة من حالات الصراعات.

ونشجع المجلس أيضا على أن يكون أكثر جزما في تعزيز فعالية خطر الأسلحة في أفريقيا وفي التصدي لمشكلة التدفق غير المشروع للأسلحة في هذه القارة. وعلى سبيل المثال، نعرف أن السياسة الراهنة للمجلس في هذا المجال تركزت إلى حد كبير على إرغام البلدان على اتخاذ إجراءات وطنية لمراقبة الصادرات أكثر صرامة فيما يتعلق بمبيعات الأسلحة لكي تمنع أية عمليات غير مشروعة. وفي الوقت ذاته، توضح التجربة العالمية أنه بصرف النظر عن قوة تدابير مراقبة الصادرات التي تتخذها دولة ذات سيادة، فإنها لا توفر ضمانا كاملا ضد انتهاكات أطراف ثالثة في وقت لاحق.

وفي هذا الصدد، أود أن أكرر الاقتراح الذي تقدمت به أوكرانيا بشأن عقد اجتماع دولي للخبراء في البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف وضع تدابير فعالة لمنع قيام المستخدم النهائي للأسلحة ببيعها إلى أطراف ثالثة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاقتراح تقدم به وزير خارجية أوكرانيا في اجتماع مجلس الأمن المعقود في نهاية أيلول/سبتمبر من هذا العام.

وهناك نقطة أخرى وثيقة الصلة بشكل خاص بهذا الموضوع لا يمكن تجنبها في هذه المناقشة. وهذه النقطة تتعلق بمشكلة إرادة مجلس الأمن فيما يتعلق بالاستجابة بشكل كاف لحالات الصراعات في أفريقيا وكذلك استعداده إلى تقاسم تكاليف وأعباء إجراءات حفظ السلام في هذا الجزء من العالم. ولا يمكن أن نختلف على أن هذه الإرادة وهذا الاستعداد هما اليوم من بين الأدوات الأكثر رغبة فيها لكفالة نجاح أنشطة المجلس في هذه القارة. وأوكرانيا، كونها ستصبح عضوا جديدا في مجلس الأمن، تصر بدورها على العمل بشكل وثيق مع

كل الدول الأعضاء في المنظمة بهدف تحقيق نجاح شراكة الأمم المتحدة مع أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أقول إنني أرحب شخصيا ترحيبا قويا باقتراح أوكرانيا بعقد اجتماع دولي معني بالأسلحة الصغيرة ومبيعات الأسلحة بصفة عامة. وكما نعرف، فإن الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا يتلقى الأسلحة من العديد من الموردين، وبخاصة من أوروبا الشرقية. ونحن نرحب بالفعل بهذا الاقتراح.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل رواندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتابوبا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أراكم، السيد الرئيس، تترأسون هذا الاجتماع. ونود أن نعرب عن تقديرنا لمبادرتكم بالدعوة إلى هذه المناقشة الهامة عن الحالة في أفريقيا. ونحن بالمثل ممتنون للمبادرة التي اتخذتها حكومتكم بشأن صوغ شراكة جديدة مع قارتنا العزيزة.

وأود أن أثير بعض النقاط عن هذا الموضوع. من بين النقاط الأكثر وضوحا اليوم عما كانت عليه بالأمس الحاجة إلى معرفة المزيد عن أفريقيا.

وفيما نناقش القضية المعقدة، قضية منع الصراعات، علينا أن نسأل أنفسنا عدة أسئلة حرجة قبل أن نحلل جوهر الموضوع موضع النظر، وهو كيف نمنع الصراع وهناك اتجاه عام لوضع العربة قبل الفرس عند معالجة القضايا الأفريقية. والطريقة السهلة للخروج من المأزق بعد أن نفشل في التوصل إلى إجابات شافية للمشاكل التي تطرأ كانت أن نصف القضايا الأفريقية، بشكل يريحنا، بأنها قضايا قبلية أو طائفية، ثم نعتمد القرارات ونواصل العمل. وفي النهاية، تطفو المشاكل من جديد على السطح بعد أيام - أو شهور -ولا نتعظ أبدا بالدروس التي يجب علينا أن نتعلمها، وتستمر الأزمات بكل قوة: وهذا الاتجاه بشأن وضع العربة قبل الفرس وعدم التعريف بالمشكلة الحقيقية في الوقت اللازم أدى إلى ما كانت أسرة الأمم هذه قد قالت إنه "لن يتكرر أبدا".

العديد ممن يسمون بالخبراء الدوليين في رواندا قد فشلوا وقتا طويلا في الإشارة إلى الصلة بين تاريخ بلادي والأزمة التي جرت إليها. وعلى سبيل المثال، فإن وصف الأشخاص الذين يتكلمون لغة واحدة، ولهم ثقافة واحدة، ودين واحد، ونظام سياسي واحد، بأنهم "قبائل" أو جماعات "طائفية" أو حتى "جماعات عرقية مختلفة" لم يشكل ولا يشكل حتى الآن شيئا سوى علامة على الجهل والمعايير المزدوجة. فالمجلس يعرف تمام المعرفة أن في نفس هذا النوع من الدراسة العمياء للمجتمعات البشرية، يمكن أن نتكلم عن قبائل ويلز أو انكلترا أو آيرلندا أو اسكتلندا. اليوم، ولكن نحمد الله أن الحالة ليست كذلك؛ وكان ينبغي ألا تكون الحالة بالنسبة إلى رواندا أيضا.

وعدم التصدي الى القضايا التي نحن بصددها في جمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم وإطالة النظر في مفاهيم أو أفكار الضيوف المدعوين وغير المدعوين فيما يتعلق بعمل هذا المجلس، لا يشكل إلا إنحرافا عن المشاكل الحقيقية التي ينبغي حلها. ولكن لا، إنني لا أقول إن الاجتماعات كانت غير مفيدة.

لقد قال المتكلمون السابقون وبحق إن الأوان قد آن ليعرف الناس أفريقيا كما هي عليه الآن، وليس كما كانت خلال أوقات الاستعمار أو قبلها، أفريقيا تغيرت وهي تتغير، ومن المؤكد أنها تتغير إلى الأحسن، وينبغي لنا أن نساعدها على اتخاذ الخطوات التالية وألا نثني عزيمتها بالصمت أو بالقرارات غير الموثقة بشكل مريح. ويمكن للمزيد من الزيارات لهذه القارة من قبل الأعضاء في هذه الهيئة، ونعبر هنا عن امتناننا لزيارة السفير هولبروك، أن تضيف المعرفة والاستنارة وتوفر التصحيحات وهو كل ما نحتاج إليه لكي نتخذ القرارات الصحيحة في الوقت اللازم.

وينبغي أن نضع خبراء حقيقيين وملائمين متخصصين بأفريقيا على كل الصعد داخل هذه المنظمة إذا ما أردنا الخير لأفريقيا. ستقولون لي "نعم هناك خبراء". ولكن هل هم حقا خبراء بكل ما في الكلمة من معنى؟ يجب أن نتجنب إضافة الأخطاء على الأخطاء مع الاعتقاد بأننا نحسن العمل. ينبغي ألا نفعل ذلك أبدا. فإن النهج الخاطئة تنبع من الخبرة الفنية الخاطئة والكاذبة؛ ومن الطبيعي أنها تولد أفكارا ومفاهيم خاطئة تؤدي إلى وضع سياسات خاطئة وإلى اتخاذ قرارات خاطئة بشأن أفريقيا. وينبغي تصحيح ذلك ومن الممكن تصحيحه.

وهناك حاجة لإجراء البحوث ولتنسيق النتائج مع المنظمة الأفريقية القارية، منظمة الوحدة الأفريقية، ومع

الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، ولا يمكنكم أن تتجاهلوا منظمة الوحدة الأفريقية بعد الآن، ولا ينبغي لكم أن تتجاهلوها بأية ذريعة ممكنة. وينبغي أن يكون لأفريقيا قول، وعلينا أن نساعدها على فعل ذلك. فإن الأفكار التي لدينا ولديهم، إلى جانب المسائل السوقية وقرارات مجلس الأمن، ستكمل النتائج التي أشرت إليها من قبل. وينبغي أن يعاد النظر فيها لكي تتيح الفرصة لتحقيق التنسيق اللائق والتفاهم بين القوى الفاعلة في البحث عن أرضية مشتركة، وينبغي أن تقوم منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن بدور رائد، كما أكد المتكلمون السابقون.

الآن أود أن أتكلم عن حفظ السلام. إن حفظ السلام من مسؤوليات الأمم المتحدة وسيظل كذلك. واليوم، وبفضل العدد الكبير من الكتب والمقالات وتقارير شهود العيان ووحدات "الدروس المتعلمة في رواندا" إلى آخره، والتي ظهرت بعد عام ١٩٩٤، بدأنا نعرف شيئا ما عن الأحداث التي أدت إلى الإبادة الجماعية وكيف تمت في موعدها المحدد وبشكل متعنت. ويمكننا أن نقيس عمى المجتمع الدولي في الوقت الذي صدر فيه الأمر بسحب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا - قوة حفظ السلام المرابطة في البلد في عام ١٩٩٤ - عند البدء في عمليات القتل، وهو ما أدى بالتالي إلى ترك المواطنين الروانديين يواجهون مصيرهم تحت رحمة ميليشيات إنتراهاموي المتعطشة للدماء والتي لا تزال تعمل بنشاط عبر الحدود.

والمشكلة ليست عدد القوات، بل إن المشكلة هي نوع الولاية التي يعطيها مجلس الأمن وينبغي أن يعطيها. إننا نواصل القول بأننا تعلمنا الدروس بعد انسحاب قوات حفظ السلام التي كانت ترابط في رواندا في عام ١٩٩٤. ولقــد أدركنا أننا كانت لنا بالفعل الإمكانات الكاملة لوقت الإبادة الجماعية لو أن مجلس الأمن أعطى البعثة الولاية اللازمة لكي تفعل ذلك. وبمجرد تغيير في الولاية بجرة قلم وقيام مجلس الأمن باعتمــاد قرار في إطار الفصل السابع، كان من الممكن تجنب موت أكثر من مليون فرد. فالتدخل ما كان يتطلب عملية عسكرية ضخمة. إذ أن القتلة كانوا من الغوغاء غير الأكفاء عسكريا وكانوا مسلحين أساسا بالهراوات - الرماح والسواطير.

ورئيس البعثة في ذلك الوقت، الجنرال دالير - الذي نكن له عظيم الاحترام والإعجاب لأنه تكلم بصراحة في الوقت اللازم - قال إن تزويده بـ ٥٠٠٠ رجل وولاية كان يكفي لوقف التقتيل. وإعادة التفكير في القرارات والإجراءات المتخذة لاحقا تجعل المرء يتفهم المدى الذي من الضروري أن يصل إليه تحسين هذه الهيئة وجعلها تعمل بشكل أعمق. ويسر وفد بلدي أن يرى مبادرة تطرحها رئاستكم، سيدي، التي تدوم حتى عام ٢٠٠٠ - وهو عام نود أن نراه عام أفريقيا.

وفيما يتعلق بالإرادة السياسية للعمل في الوقت المناسب، وإذ أتكلم من وجهة نظر وفد بلدي، فإن الصراع الذي نشهده اليوم في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو تركة فشل المجتمع الدولي في التدخل في رواندا خلال ربيع عام ١٩٩٤ المروع. وهو ليس نتيجة عدم تدخل بعض أعضاء المجلس في عام ١٩٩٦، كما تحاول اليوم حفنة من الناس أن تجعل العالم يصدق ذلك. لقد كان ينبغي لهم أن يتدخلوا عندئذ، في عام ١٩٩٤، أو بعد ذلك فورا وليس فيما بعد.

وينبغي لهم أن يتدخلوا الآن ويضعوا اتفاق لوساكا موضع التنفيذ العملي. إن الفشل في الحفاظ على زخم تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٩ أدى ببعض العناصر الفاعلة إلى ترديد نفس النغمة القديمة الخاصة بالمعتدين مقابل الضيوف المدعويين، كما لو جاء هذا في وقته وهو الذي ينبغي أن يركز عليه الناس في هذه المرحلة من الأحداث. ولقد قال زميلي من جنوب أفريقيا هذا بطريقة أفضل وبشكل أكثر تحديدا.

إن أنباء اليوم، التي ربما سمعها الأعضاء، تقول إن الرئيس ماسيري رئيس بوتسوانا، قبله الطرفان أخيرا - أي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمتمردون - وسيطا بينهما. ونحن جميعا نعرف مدى قوة الرئيس ماسيري، ونتمنى له التوفيق. ونحن بحاجة إلى أن نرى المزيد من الإرادة السياسية من هذه الهيئة في دعم قراراتها، وبحاجة إلى أن نرى لجان الجزاءات، مثل تلك المتعلقة بأنغولا ورواندا، تتحمل مسؤولياتها تماما وتسفر عن نتائج، بدلا من الوضع القائم المريح الذي يسوده الصمت، والذي يبدو للبعض مثل المشاركة في ارتكاب جريمة.

واسمحوا لي بأن أختتم قائلا إننا بعد رواندا أصبح لدينا سيراليون، وليبريا، وانبعاث الانتراهاموي في منطقة البحيرات الكبرى، واستمرار حرب الصومال والحروب المنسية الأخرى في أفريقيا. ولا بد لنا أن نسأل أنفسنا أسئلة في هذا الصدد، لماذا في هذا العام، عندما

وقعت المأساة في كوسوفو، أشرنا إلى الذين دبروا أعمال القتل بأنهم "جنرالات"، بينما يسمى الذين يدبرون أعمال القتل في أفريقيا "أمراء الحرب"؟ لماذا توصف أعمال القتل بين الأفارقة دائما بأنها حرب قبلية، بينما أعمال القتل بين الأوروبيين في يوغوسلافيا، على سبيل المثال، توصف دائما بأنها "تطهير عرقي"؟

ومن المحتم بشكل أكبر من أي وقت مضى أن نتفحص جميعا مشاعرنا وأفكارنا بشكل جاد ونسأل أنفسنا إذا كنا قد تعلمنا حقا درسنا. وعندما نتفهم حقا حالات فشلنا في الماضي ونتوصل إلى تفهم أفضل للحقائق الاجتماعية والسياسية المختلفة والمتغيرة دوما حولنا، فعندئذ وحده سنتمكن من منع وقوع صراعات في المستقبل في أفريقيا وفي العالم.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): لا شك أن هناك إحساسا حقيقيا لدى الكثير من الدول الأفريقية ومسؤوليها بأنه على الرغم من كل ما يقال وقيل حول أفريقيا في مجلس الأمن أو الجمعية العامة، فإن أفريقيا ومشكلاتها لا تحظى باهتمام يتناسب أو يعادل ما تحصل عليه قضايا دولية أخرى. من هنا فإن المطلوب دائما من المجلس هو التحرك عندما تكون هناك حالة تهدد السلم والأمن الدولي في القارة وتستدعي تدخل الأمم المتحدة؛ ويجب أن يكون هذا التحرك عندئذ سريعا وفعالا وقادرا على تحقيق أهدافه وتنفيذ ولايته. واسمحوا لي في هذا الصدد بأن أتحدث عن ثلاث نقاط.

فيما يتعلق بحفظ السلام، نحن لا نتفق مع الآراء التي تتحدث عن حفظ السلام الأفريقي ولكننا نؤيد الحديث حول "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا" وكيفية تفعيلها وأهمية توفير الموارد المالية والبشرية لهذه العمليات على نحو يتناسب مع الولاية والأهداف التي يحددها المجلس لها.

أما في تلك الحالات التي يقوم فيها المجلس بإنشاء عملية لحفظ السلام لنشرها إلى جانب عملية قائمة تابعة لمنظمة دون إقليمية في القارة أو ما يسمى "CO DEPLOYMENT"، يجب أن يكون التعاون بين المنظمتين قائما على أساس الميزة النسبية التي يمكن أن توفرها كل جهة على نحو يؤدي إلى تكامل الجهود والمهام وليس ازدواجيتها؛ وغني عن الذكر أن تكون الولاية الممنوحة لكل جهة واضحة ومحددة لكي تصب في هذا الاتجاه.

وعلى أية حال فإن أية جهود ترمي إلى الارتقاء بقدرات الدول الأفريقية في مجال عمليات حفظ السلام يجب ألا تهدف إلى أو تساهم في إلقاء عبء حفظ السلم والأمن في القارة على الدول الأفريقية وحدها دون قيام الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها الرئيسية في هذا الشأن؛ من هذا المنطق فإن مصر لا تزال على موقفها إزاء عدم جدوى إنشاء قوة أفريقية قائمة لحفظ السلام في القارة.

فالهدف الرئيسي من دعم القدرات الأفريقية، سواء كان في شكل دعم قدرات الدول فرادى، أو قدرات المنظمات دون الإقليمية أو حتى قدرات منظمة الوحدة الأفريقية، يجب أن يكون الارتقاء بالقدرات الأفريقية للمشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على الأرض الأفريقية أو خارجها، وخاصة من خلال نظام ترتيبات الاستعداد أو ما يسمى STANDBY ARRANGEMENTS.

ومع ترحيبنا بقرار مجلس الأمن بإنشاء عملية حفظ السلام في سيراليون، إلا أننا نرى - مثلما ذكر العديد ممن تحدثوا اليوم - أن تناول المجلس للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومسألة حفظ السلام هناك سيكون بمثابة الاختبار الحقيقي لمصداقية المجلس تجاه أفريقيا وسيقاس عليه مدى التزامه بتحقيق السلام والاستقرار في منطقة البحيرات العظمى.

وفيما يتعلق بتعزيز التنسيق والتعاون بين المجلس ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية نؤكد أولا على مبدأ هام وأساسي وهو أنه يجب أن يتناول المجلس تلك الجوانب فقط من التعاون والتنسيق التي تدخل في نطاق اختصاصه، حيث يوجد للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من الأجهزة والوكالات التنفيذية دور أصيل وهام في هذا الشأن.

في نفس الوقت نرى أهمية في الاتفاق على إطار للتعاون بين الجهتين قبل المضي قدما في إنشاء أية عملية أو القيام بأية مهام أو أنشطة، ويجب أن يحدد هذا الإطار بوضوح دور ومسؤولية كل جهة أو منظمة. والأهم من ذلك أن تقوم كل منظمة بتنفيذ جانبها من ما يتفق عليه؛ فالأمم المتحدة على سبيل المثال، ساهمت بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية في إعداد اتفاق لوزاكا لوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وكما قامت منظمة الوحدة الأفريقية بإنشاء اللجنة العسكرية المشتركة وبتعيين وسيط للحوار السياسي الداخلي، فإننا

نتوقع من الأمم المتحدة أن تنفذ جانبها من الاتفاق وتقوم بإنشاء وإيفاد عملية حفظ السلام المتكاملة في الكونغو.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالآليات التي يمكن استحداثها لمنع وتسوية النزاعات، يمكن لمجلس الأمن النظر في إيفاد بعثات مشتركة لتقصي الحقائق مع منظمة الوحدة الأفريقية للاطلاع عن قرب على الإجراءات المطلوب اتخاذها لتسوية نزاع ما، والتعرف على وجهات نظر أطراف النزاع والدول الأفريقية القائمة بجهود الوساطة في هذا الشأن.

كما نرى أهمية في اضطلاع المجلس بدور أكثر فعالية لتنسيق المبادرات الأفريقية - الوطنية والإقليمية الرامية إلى تسوية نزاع ما كخطوة أولى تمهيدا لقيامه بالدور الرئيسي في هذا الشأن. والأزمة التي تعاني منها الصومال منذ عام ١٩٩١ دليل واضح على الحاجة إلى تفعيل المجلس لدوره وعدم الاكتفاء بمجرد دعم وتأييد الجهود الأفريقية.

ويمكن كذلك التفكير في إنشاء آلية دائمة للتنسيق بين المجلس ومنظمة الوحدة الأفريقية، وهي الفكرة التي تحدثتم بها، سيادة الرئيس، للنظر في الآثار الجانبية التي يمكن أن تترتب من جراء فرض عقوبات على دولة أو طرف ما في أفريقيا من ناحية، ودراسة سبل تنفيذ وإحكام نظم العقوبات المفروضة بالفعل من ناحية أخرى. وأشير هنا إلى الدور الإيجابي الذي يقوم به سفير كندا، السيد روبرت فاولر، بوصفه رئيس لجنة العقوبات المعنية بأنغولا.

وأخيرا، سيادة الرئيس، أود أن أعبر لكم عن عميق شكر وفد بلادي لرئاستكم لهذا الاجتماع والمبادرة التي قمتم بها في هذا الشأن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة الموجهة لشخصي. والمتكلم التالي هو ممثل موزامبيق. وقد كان من حظي أن زرت موزامبيق في الأسبوع الماضي مع صاحبة الجلالة الملكة.

أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سانتوس (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): ليس أمامي كلمة وإنما بعض الملاحظات. ونود أن نبدأ بتسجيل تقديرنا لكم، سيادة الرئيس، لمبادرتكم بعقد هذه الجلسة. ونرى أنها جاءت في وقتها، ونعرب عن تهنئتنا لكم على ما فعله بلدكم حتى الآن من أجل أفريقيا، ولا سيما من حيث القضاء على الفقر. ونرى أن حل قضية الفقر سيساعدنا على حل الكثير من المشاكل في أفريقيا، بما في ذلك الصراعات، إذا استطعنا حل مشكلة الفقر. فنحن نواجه حالات معقدة ونحتاج إلى اتباع نهج مبتكرة للتصدي لها. وأرى أن التفاعل في هذه المناقشة سيساعدنا على إيجادها.

وأريد أن أثير عدة نقاط. فأولا، أود القول إن المسؤولية الأولى عن درء الصراعات في أفريقيا وإدارتها وحلها تقع على الأفريقيين وهذا ما شدد عليه الزعماء الأفريقيون الذين التزموا باتخاذ إجراءات في هذا الصدد. غير أن على مجلس الأمن المسؤولية الأولى عن صون السلام والأمن في العالم، وهذا يشمل أفريقيا. وما تسعى إليه أفريقيا هو المعاملة المتساوية والعادلة.

ونحن نعتبر التنسيق والتعاون ضروريان، ونتفق في هذا الصدد مع وفدكم، سيادة الرئيس. ونرى أن يبدأ هذا التعاون والتنسيق في مجلس الأمن ذاته. ولقد شهدنا حالات من افتقار المجلس إلى هذا التعاون والتنسيق عندما لم تتخذ القرارات في الوقت المناسب لتحاشي وقوع المشاكل. ومازلنا نواجه تلك المشكلة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية وحالات أخرى.

وقد يكون من العسير جدا استعادة فرصة ضائعة. ونحن نرى أنه بمجرد أن يتخذ المجلس قرارا في أوانه ينبغي أن توفر له الموارد التي تتناسب وضخامة المشكلة. وقد جرى التشديد على هذا المبدأ طوال المناقشات صباح هذا اليوم ومسائه. ونرى أنه بمجرد التوصل إلى اتفاق في هذا المجلس على قضية معينة، ينبغي تحديد الجهات المؤثرة داخل البلد، ثم داخل المنطقة. وينبغي أن يكون الاتصال ميسورا من خلال الممثلين الدائمين لبلدان المناطق المتأثرة هنا في نيويورك.

كذلك ينبغي إقامة اتصالات مع قادة المنطقة ومع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والرئيس الحالي للمنظمة. كذلك فرئيس المجموعة الأفريقية لهذا الشهر موجود لهذه الاتصالات. وأعتقد أن الرئيس الحالي للمنظمة وأمينها العام سيكون بوسعهما الحضور إلى مجلس الأمن كلما اقتضى الأمر ذلك. ومن النهج الأخرى

التي نرى اتباعها بالنسبة لأفريقيا إرسال بعثات لمجلس الأمن إلى المناطق المنكوبة بالصراع. ونرى أن هذا يفيد في ضمان أن تكون القرارات الصادرة عن المجلس قرارات نيرة.

كما نرى أن آراء منظمة الوحدة الأفريقية والزعماء الأفريقيين ينبغي أن تشكل أساس القرارات التي يتخذها المجلس. وينبغي ألا تصبح الاقتراحات والتوصيات التي لا بد وأن المجلس سيتخذها شرطا للعمل.

وقد أشار السفير هولبروك صباح هذا اليوم إلى قضية جمهورية الكونغو الديمقراطية وأشار إلى الشروط المهم مراعاتها إذا تقرر إرسال بعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نتفق معه، إلا أننا نقول إن إرسال بعثة لحفظ السلام يجب ألا يكون مرهونا بشرط واحد، هو اختيار الميسر. فنحن نرى أن اختيار الميسر أمر مهم ولكننا لا نرى أن ذلك يمكن أن يوقف العملية. ولحسن الطالع فالطرفان يتعاونان للعثور على الميسر. ونعتبر ذلك هاما. ولكننا نقول إننا ينبغي ألا نفرض شروطا وإلا فلن يتسنى أن تسير العملية قدما.

ونحن نوافق على أنه ينبغي استخدام جميع الأدوات المتاحة لمجلس الأمن في إطار ولايته. وينبغي كذلك النظر في طرق ابتكارية لتسوية الصراعات، تُستنبط لمواجهة ظروف معينة. ونوافق ممثل كندا، الذي قال إن الأدوات الموجودة ينبغي أن نجعلها أكثر فعالية. وأعتقد أن هذا أهم جزء. ويمكن بعد ذلك أن نستحدث وسائل ابتكارية أخرى.

وينبغي أن نتعلم درسا هاما من الجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنغولا؛ فهي في الواقع، تشكل تجربة أرى أنها ستعلمنا دروسا عديدة. والعمل الذي يضطلع به الآن يبدو عملا فعالا، ونشكر السفير فاولر على العمل الذي يقوم به. وينبغي أن نتعلم منه وأن نرى مدى فعاليته. ونعتبر أيضا أن إدخال عناصر بناء السلام فيما بعد الصراع مسألة هامة، لإتاحة الانتقال السلس وإقامة جسر من عملية حفظ السلام إلى بناء السلام. وهنا تبرز الصعوبة في أن مجلس الأمن ينهي الولاية، بينما لا تزال المشكلة في الحقيقة قائمة. ولكن إذا توفر لنا انتقال سلس، فإن أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى ستتولى العمل - مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولدينا فريق الأمم المتحدة الإنمائي الذي يمكن أن يكفل التنسيق فيما بين الوكالات. ولذا نعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك تنسيق وتضافر أيضا بين مجلس الأمن وجميع تلك الأجهزة الأخرى. وأعتقد أن هذا من شأنه أن يهيئ الظروف اللازمة للوطنيين كي يواجهوا الأسباب الجذرية للصراع ويستنبطوا حلولا من داخل البلد.

والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إحدى المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا التي لها تجارب جيدة وأخرى سيئة. وهي يمكن أن تقدم دعمها لعمل مجلس الأمن في حل الصراعات في المنطقة. وخلال الأسابيع القليلة الماضية ظل فريق من الدبلوماسيين التابعين لبلدان الجماعة الإنمائية يعمل مع أعضاء مجلس الأمن ومع الوفود الأخرى بخصوص موضوع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أوضح لنا جميع من التقينا بهم حتى الآن أن هذه ممارسة هامة وتستحق الثناء. ونعتقد أن هذه أداة هامة في مجال البحث عن حلول للصراعات وغيرها من المشاكل.

وبصفتي الرئيس الحالي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أود أن أقول إننا سنواصل العمل مع أعضاء المجلس لمتابعة استنتاجات مناقشة اليوم؛ ونعتقد أن نجاح المناقشة ستحكم عليه درجة المتابعة والعمل الملموس الذي يمكننا أن نقوم به فيما بعد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل موزامبيق على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

اسمحوا لي أن أقول، وذلك لألفت انتباه الجميع، إننا استمعنا إلى خمس متكلمين في الـ ٥٠ دقيقة الماضية، وهذا حسب عملياتي الحسابية، يعني متوسط ١٠ دقائق لكل متكلم. وبهذه الوتيرة فإننا لن نستطيع أن نستمع إلى جميع المتكلمين في الوقت الذي أعتزم فيه رفع الجلسة في الساعة ١٧/٣٠.

المتكلم التالي ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كابانغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): إن مناقشة اليوم المفتوحة في مجلس الأمن عن الحالة في أفريقيا - وعلى نحو أكثر تحديدا عن الشراكة بين الأمم المتحدة وأفريقيا - هي مبادرة من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية

وممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة. وينضم وفدي إلى المتكلمين السابقين في توجيه التهنئة الخالصة إليكم، سيدي الرئيس، وفي شكركم على إبراز أهمية هذه المناقشة بحضوركم لها.

وتأتي مناقشة اليوم بعد أسبوع واحد فحسب من مناقشة الجمعية العامة للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، والتي حدد خلالها السفير باعلي، الممثل الدائم للجزائر وممثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، بمهارة ووضوح وبلاغة تصور أفريقيا للشراكة بين المنظمة العالمية والمنظمة الإقليمية التي تفخر بها كل أفريقيا.

وإن مسألة التعاون بين الأمم المتحدة - وبصورة أكثر تحديدا مجلس الامن - ومنظمة الوحدة الأفريقية مسألة أثيرت في الوقت المناسب، بالنظر إلى العديد من بؤر التوتر التي ظهرت في قارتنا الحبيبة منذ نهاية الحرب الباردة. وإذا ما أريد لهذا التعاون أن يكون فعالا، ينبغي أن يثير المسألة الشائكة المتعلقة بالإصلاح العميق الأثر لعملية صنع القرار في منظومة الأمم المتحدة، التي يجب عليها أن تكون قادرة على التكيف مع تغيرات العالم الجديد البارز إلى الوجود. وهنا، يفكر وفدي بصورة محددة في زحف العولمة الذي لا يرحم.

ومجلس الأمن، بموجب الميثاق، هو جهاز الأمم المتحدة المسؤول عن الأمن الجماعي ويتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتعترف المادة الحادية والخمسون من الميثاق بالحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن نفسها، على الرغم من أن ذلك ينبغي أن ينظر إليه في سياق الفقرة ٣ من المادة السابعة والعشرين، التي تمنح الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن حق النقض، وهي في الواقع تضفي الطابع المؤسسي للقدرة على قفل الطريق أمام آلية الأمن الجماعي. وكان لهذا أثر مدمر على المحاولات الرامية إلى تعريف العدوان الذي وقع على بلدي من جيرانه. وكان له أيضا أثر مدمر على مختلف المبادرات الرامية إلى تعزيز السلم والوفاق الوطني في بلدي وفي بلدان أفريقية أخرى.

وأود باسم حكومتي أن أتوجه بأخلص التهانئ إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، على جهوده التي لا تكل في سبيل إعادة السلام إلى بلدي والتأكد من أن تصبح بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حقيقة في نهاية المطاف.

إن نظام الأمن الجماعي قد فقد تعريفه مع نهاية الحرب الباردة، وأصبح يشجع على ظهور التحالفات والتغاضي عنها. وهذه الانقسامات الدبلوماسية أو التحيزات فيما يتعلق بالصراعات العلنية تتعارض مع عمل الأمن الجماعي بل وتمنع عمله بصورة محايدة. وتزايد التحالفات في عالم اليوم يعتبر عموما نتيجة لقفل طريق الأمن الجماعي بصورة منتظمة.

والطريقة التي تطورت بها الأمم المتحدة تكشف عن العلاقة الوثيقة بين هذه التحالفات وقصور أداء آلية الأمن الجماعي. وهي قد أدت إلى دبلوماسية القهر، التي تهدف إلى تسوية الصراعات المسلحة وشكوكها من خلال قبول شروط في الاتفاقات يحددها الطرف الذي اقترحها. وغالبا ما تحصر الأزمة خيار الفرد - وخاصة الخيار العسكري - في الاختيار بين بدائل أو خطط موجودة من قبل. ولكن الخصم العنيد لا يواجه عموما نفس التقييد، ويتمتع نظريا بحرية في الحركة.

ففي حالة الحرب في جمهورية الكونغو الديقراطية، اندهش بلدي للتناقضات التي ظهرت في مجلس الأمن. واندهشنا أيضا إزاء أن قراراته ومقرراته قد نفذت ببطء نتيجة لتصرف بعض أعضاء المجلس الذين يعارضونها. ونلاحظ مع الأسف، أن أولئك الأعضاء إنما يطيلون في الحقيقة من أمد الفقر والدمار والمعاناة للسكان المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال والشيوخ.

ولا تتردد الدول الأعضاء في المجلس في دفع سخرية إلى الحد الذي تطلب فيه إلى الخصم - وهي نفسها التي حددته على أنه الخصم - أن يطبق احترام حقوق الإنسان بطريقة تمييزية. ومن المدهش أن نفس أعضاء المجلس هؤلاء هم أول من ينكر على السكان المدنيين نفس الحقوق التي يدعون بأنهم حماة لها. وهذا تصرف مرضي يبعث على الرثاء.

وبسبب هذا الموقف غير المسؤول، هناك في جمهورية الكونغو الديمقراطية حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا و ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ يهيمون على وجوههم في أنحاء أراضينا الوطنية في الوقت الذي يضيع فيه مجلس الأمن، أو بعض الدول الأعضاء، الطريق في السعي لإيجاد حل ما لهذه الحرب تحت تهديد المدافع الفتاكة من الشرق.

وفي الختام، يعتقد وفد بلدي أن التحديات الحالية التي تميز حالة انعدام اليقين التي يعيشها العالم إنما تتمثل في التهديد الذي تشكله الحرب النووية، والإرهاب الدولي الذي تمارسه بعض المجموعات الصغيرة واليائسة وغرق بعض المناطق مثل منطقة البحيرات الكبرى وسط جموع غفيرة من الأجانب الذين أجبروا على الخروج بسبب الاختلالات الاقتصادية والسكانية - ولم لا - بينما يُشترى السلام على حساب السكوت عن الأزمات الكبرى.

لقد طال انتظار إجراء إصلاح عميق للأمم المتحدة. ويجب أن يخضع مجلس الأمن لإجراء تغييرات رئيسية، في عضويته وفي استخدام حق النقض. ويجب تعديل الفقرة ٣ من المادة ٢٧.

ويجب ألا يكون الأمين العام بعد اليوم مجرد موظف إداري كبير في هذه المنظمة. ومن الضروري إجراء توزيع كاف للسلطات بين مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام وذلك كي يتمكن الأمين العام، بالعمل الوثيق مع المنظمات الإقليمية، من تحديد الدبلوماسية الوقائية وتنفيذها. وهذه الدبلوماسية الوقائية، من خلال اضطلاعها تثبيت استقرار صراع محلي، بما في ذلك وزع قوة عسكرية في إطار حالة الصراع، هي أفضل طريقة لمنع زيادة اتساع الصراع بين القوى الكبرى. وهذا النهج، أي الإصلاح المعمق لمنظومة الأمم المتحدة، شرط أساسي مسبق لتمكين هذه المنظمة العالمية من التصدي بفعالية لتحديات السلام العالمي والتحديات التي تواجهها أفريقيا أيضا.

ويؤكد لكم وفد بلدي على استعداده الكامل للعمل معكم عندما يحين الوقت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أدعو السفير تشودري ممثل بنغلاديش إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يسعدنا أن تعقد اليوم هذه الجلسة المفتوحة لمناقشة شراكة الأمم المتحدة مع أفريقيا وطريقة جعلها ذات فائدة أكبر. ويقدر وفد بلدي المبادرة التي اتخذتها المملكة المتحدة في إطار توليها رئاسة المجلس هذا الشهر. وإننا نشكركم، السيد الوزير، على حضوركم هنا شخصيا وإدارة جلستنا. ويحدونا الأمل بأن النتائج التي ستخلصون إليها لدى انتهاء هذه الجلسة ستحفز على اتخاذ إجراءات في المستقبل في هذا المجال. وكذلك نتوجه بالشكر إلى ممثلكم الدائم، السفير السير جريمي غرنيستوك، على إدارته الفعالة لأعمال رئاسة المجلس هذا الشهر. وكذلك يشعر وفد بلدي بسعادة غامرة إذ يعلم أن المجلس أثناء رئاسة الولايات المتحدة في الشهر القادم سيعقد أربع جلسات تكرس لمناقشة مسائل تتعلق بأفريقيا. ونحن نرحب بهذه المبادرة.

وبنغلاديش تشعر بالامتنان للأمين العام على البيان الذي أدلى به هذا الصباح والذي يتضمن عددا من الاقتراحات المحددة والمفيدة جدا. ونعتقد أنه من المناسب أن يركز المجلس على بعض تلك المقترحات. ومنذ أن قدم المجلس تقريره في العام الماضي، اتخذ أربعة قرارات وبيانات رئاسية. ونرى أن تلك القرارات تتضمن توصيات واقتراحات مفيدة جدا. ومن بين التدابير الأولى التي يمكن أن يتخذها المجلس الاضطلاع بمتابعة تلك القرارات الأربعة ومن ثم نرى ما يمكن تنفيذه. وحاليا، بالنسبة لهذه المناقشة، سنتقدم بأربعة تعليقات تتصل بإمكانات اتخاذ المجلس لإجراءات في هذا المجال.

أولا، بالنسبة لمسألة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية: في هذا السياق، نشير إلى قرار المجلس ١١٩٧ (١٩٩٨)، وبخاصة فيما يتعلق بالجانب المتصل بإنشاء نظام للإنذار المبكر. ويبدو أن هناك اتجاها جيدا ناشئا الآن في ارتباط المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بمجلس الأمن. فالوزع المشترك في حالة ليبريا قد تكلل بالنجاح. وهناك سبب يدعو للتفاؤل بالنسبة لبعثة مماثلة في سيراليون. ولذا فإننا نرحب بقوة بهذا الاتجاه.

وثانيا، آلية منع المنازعات وإدارتها وتسويتها وحفظ السلام والأمن التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: وهذه الآلية هامة جدا، ونعتقد أن المجلس يمكن أن يرتبط مباشرة بهذه الآلية من خلال إيفاد بعثات خاصة من ممثليه الخاصين. وهنا نود أن نشير بارتياح كبير إلى بعثة المجلس برئاسة السفير انجابا إلى تيمور الشرقية. وأعتقد أن هذه سابقة تستحق المتابعة في المستقبل.

وثالثا، ينبغي للمجلس أن يضطلع بدور أكثر نشاطا وأن يوظف كل الآليات المتاحة بموجب الفصل السادس من الميثاق "المفاوضة والتحقيق والوساطة"؛ وهذه

جميعها سبل فعالة جدا لحسم أو استباق الأزمات وينبغي أن يستفاد منها. وإننا مسرورون جدا لأن الرئيس مانديلا قد وافق متكرما على الاضطلاع بدور المسهل في بوروندي، ونعتقد أن هذا النوع من الأدوات والآليات يمكن أن يستخدم في مناطق أخرى أيضا، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ورابعا، من الأهمية بمكان أيضا العمل على تعزيز القدرة الأفريقية في مجال حفظ السلام. وأرى أن ذلك قد اعترف بأنه أداة مفيدة جدا. وعلى وجه التخصيص، نرى أن العلاقة يمكن أن تنشأ مع مراكز حفظ السلام الإقليمية الموجودة في أفريقيا، وإننا نشجع مجلس الأمن والأمانة العامة على اتخاذ هذه الخطوة في المستقبل.

وخامسا، إن استجابة المجلس في إبانها لاحتياجات حفظ السلام من الناحية التقنية والمادية تتطلب بناء قدرة على الوزع السريع لدى الأمم المتحدة. ونعتقد أن هذا المجال يحتاج أيضا إلى اهتمام خاص.

وسادسا، وهذه نقطتي الأخيرة، مسألة الأطفال والصراع المسلح. فمجلس الأمن اتخذ قبل شهور قليلة قرارا بهذا الشأن، ونعتقد أن هذا المجال يحتاج إلى اهتمام خاص في أفريقيا. وهناك تعليقان: أحدهما يتصل بمقترح الأمين العام بكبح سوق الأسلحة في أفريقيا وهذه المشكلة المتمثلة في التدفقات غير المشروعة للأسلحة والأسلحة الصغيرة، وقرار مجلس الأمن ١٢٠٩ (١٩٩٨). ونعتقد أن هناك الكثير الذي ينبغي تنفيذه؛ وعلى وجه الخصوص، يمكن للمجلس أن يدعم الوقف الاختياري الذي تطبقه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على توريد وتصدير وصنع الأسلحة الصغيرة. وأعتقد بأن المجلس يمكن أن يتخذ إجراءات في هذا المجال. ونود كذلك أن نقول بأن التصدي لمشاكل أفريقيا يتطلب اتباع نهج متزامن وعلى نطاق واسع، وأعتقد أن هذه النقطة ينبغي ألا تغيب عن أنظارنا.

وأخيرا، يا سيدي الرئيس، وإذ تختتمون جلستنا وتستخلصون منها بعض الاستنتاجات، نرى أن توجز الرئاسة كل الاقتراحات والأفكار المحددة التي ظهرت أثناء كلماتنا في هذه الجلسة. وربما أمكن توفير هذا الإيجاز للوفود حتى يمكننا أن نختار منه لكي نرى كيف يمكننا تحقيق التقدم على النحو الأفضل مستندين إلى كل هذه الأفكار والاقتراحات المحددة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بنغلاديش وخاصة على طريقته العملية للغاية في تناول هذا الموضوع. وإننا نقدر له ذلك بالغ التقدير.

المتكلم التالي هو ممثل الهند، الذي تشرفت بزيارة بلده العظيم في الشهر الماضي. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): يرحِّب وفدي بهذه الدورة التفاعلية بشأن الشراكة بين الأمم المتحدة وأفريقيا، وأنا سعيد للغاية بأن أراكم يا سيدي تترأسون هذه الجلسة.

وفي أيلول/سبتمبر تكلم وزير خارجيتنا في المجلس عندما ناقش المجلس مسألة أفريقيا في المرة الأخيرة. ونحن لا نعرف كيف استفاد المجلس من الآراء والأفكار التي أعرب عنها في تلك الجلسة، ولكننا نأمل أن يأخذ في الاعتبار بجدية آراء الدول من غير الأعضاء في المجلس. وهذه المناقشات، بوصفها إشارات رمزية، ستحقق غرضا صغيرا.

واحتراما للقيود الزمنية التي أشرتم إليها يا سيدي، فإنني أود أن أتناول بعض الجوانب فحسب من المسائل التي طرحتموها.

فيما يتعلق بكيفية تحسين التعاون بين المجلس ومنظمة الوحدة الأفريقية، نرى أن البلدان الأفريقية أقدر منا على الكلام في ذلك الموضوع. إلا أنه، كمبدأ عام، عندما يندلع صراع، أو قبل أن يندلع، عندما تزداد حدة التوتر، فإن السلام أو الهدوء لا يمكن استعادتهما إلا إذا أبدت الأطراف ذاتها استعدادا لحل خلافاتها. ولذلك، فإن الحاجة الأولى والأساسية هي أن تبدي أشد البلدان تضررا الإرادة السياسية على التسوية السلمية لمشكلاتها.

وسجل أفريقيا مثير للإعجاب. ففي معظم الصراعات الرئيسية تقريبا، توصَّل الأفارقة أنفسهم، أو يحاولون التوصل إلى حلول دبلوماسية، كما حدث في ليبريا، وغينيا - بيساو، وسيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، وإثيوبيا - إريتريا. وما أن يحدد إطار للتسوية السلمية، يصبح الدعم الدولي في الغالب أمرا جوهريا، ويصبح دور مجلس الأمن أساسيا. وعلى المجلس أداء عدة أدوار: بأن يضع ثقله السياسي خلف التوصل إلى اتفاق، وبأن يعد لعمليات حفظ السلام، وبأن يرصد

التنفيذ. ومما يؤسف له في هذا المقام أن التجربة قد بيَّنت أن جهود أفريقيا قد أحبطت أو قـُوضت بفعل الافتقار إلى الدعم من جانب المجلس. وحل هذه المشكلة يقع على عاتق المجلس وحده. ولا يجب على المجلس أن يتخلى عن مسؤولياته المخولة له بموجب الميثاق باسم دعم المبادرات الأفريقية.

وفيما يتعلق بمسألة تلبية الاحتياجات الأفريقية لحفظ السلام على نحو أكثر فعالية، فإننا نرحب بالجهود الدولية لتعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام ويسعدنا أن نلاحظ أن الأمانة العامة تولي اهتماما أكبر لهذه المتطلبات، على نحو ما فصَّل الأمين العام في تقاريره بما فيها تقريره الوارد في الوثيقة A/54/63 الصادر في شباط/فبراير ١٩٩٩. ويلاحظ الأمين العام أن حفظ السلام يظل أداة حيوية في يد الأمم المتحدة، كما اقترح القيام بخطوات إضافية يمكن من خلالها تحقيق التقدم التدريجي لتعزيز قدرات حفظ السلام الأفريقية. ويشجعنا أن بعضا من توصياته يجري العمل بشأنها.

وحسبما قال الأمين العام في أحد تقاريره، فإنه على الرغم من النجاح الذي أحرزه المجتمع الدولي في موزامبيق وغيرها من الأماكن، ما زالت تجربة الصومال تطارد بعض أعضاء المجلس. إلا أن الحجج بارتفاع تكلفة العمليات أو الافتقار إلى الموارد أو المخاطر التي يواجهها حفـَّاظ السلام لا يمكن الدفاع عنها. ولن تفيد استجابة متأخرة أو غير كافية من جانب الأمم المتحدة إلا في إرسال إشارات خاطئة إلى الأطراف أو في تعزيز الرأي القائل بأن أفريقيا قد أهملت.

وقد تكلم عدد كبير من المتكلمين الذين سبقونا عن الحاجة إلى الإسراع بالعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال سفير جنوب أفريقيا في وقت سابق من هذا اليوم إن جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت الاختبار الحاسم. ونحن نؤيد الدعوة إلى العمل السريع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد تلقى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتحسين التأهب لمنع النزاع وحفظ السلام في أفريقيا، الذي استخدم لدعم الأنشطة التدريبية في بعض البلدان الأفريقية مساهمات من بلد واحد فحسب. ويسعدني أن أقول إن هذا البلد هو بلدكم يا سيدي الرئيس. وليس هناك حاجة إلى مزيد من التعليق.

وفيما يتعلق بمسألة الأدوات الإضافية، فلا نعتقد أننا بحاجة إلى البحث عن أدوات جديدة لتسوية الصراعات في أفريقيا. فالأدوات القائمة - إذا ما استخدمت بجدية، وبلا تحيـُّز وبطريقة شفافة - وافية بالغرض. والمشكلة هي أن هناك أدوات متاحة لم تستخدم على الإطلاق أو لم تستخدم بشكل جيـِّد. ودليلنا على ذلك هو أنه على الرغم من حظر الأسلحة المفروض على يونيتا في أنغولا، فإنها لم تعان من قلة الأسلحة أو غيرها من الموارد التي تحصل عليها من خلال التغاضي أو التواطؤ. ومن ثم يتعيـَّن على المجلس إيلاء اهتمام أكبر لقراراته وتنفيذها الكامل.

ولقد رحـَّبنا بمناقشات المجلس بشأن أفريقيا وشاركنا فيها بنشاط. إلا أن حل مشكلات أفريقيا المعقدة يتطلب نهجا متعدد الاختصاصات مصحوبا بمكون اقتصادي - إنمائي واجتماعي - إنمائي قوي. ومثل هذا النهج يخرج عن ولاية المجلس والهيئات المناسبة لتناوله هي الجمعية العامة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية. وبينما يتعيـَّن على المجلس أن يكون أكثر فعالية بالنسبة لأفريقيا، فإن عليه أن يتجنـَّب الإغراء بتجاوز المجالات التي تخرج عن نطاق ولايته.

وختاما، اسمحوا لي أن أقول إن الهند فخورة بعلاقاتها الطويلة الأمد مع أفريقيا وباشتراكها في جميع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في القارة تقريبا، بداية من العمليات الصعبة والمعقدة في الكونغو. وتشارك قوات هندية وأفراد من الشرطة المدنية حاليا في ثلاث من بين أربع بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في أفريقيا. بل يوجد، ونحن نناقش الجهود الرامية لتعزيز شراكة الأمم المتحدة مع أفريقيا، حوالي ٧٠٠ ١ هندي من حفـَّاظ السلام في طريقهم إلى سيراليون للانضمام إلى بعثة الأمم المتحدة هناك. وقد ركز المؤتمر الدولي المعني بحفظ السلام التابع للأمم المتحدة الذي استضيف في نيودلهي في آذار/مارس من هذا العام، تركيزا ضخما على حفظ السلام في أفريقيا، مع دراسة حالة أجريت على عمليات الأمم المتحدة في الصومال ورواندا وأنغولا. وقد بذلنا جهودا خاصة لضمان مشاركة واسعة النطاق من جانب أفريقيا.

وربما كان هذا مجالا بحاجة إلى أن ينظر فيه المجلس. ولقد اكتسبت الدول الأفريقية خبرة في صنع السلام وحفظ السلام نحتاج إلى أن نبني عليها. وسيجد

المجلس والأمانة العامة أنه من المجزي لهما أن يصغيا باهتمام إلى التجربة الأفريقية وأن يضيفا إليها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل نيوزيلندا. وأدعوه لأن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وإلى أن يدلي ببيانه.

السيد باولز (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): إنني أنضم إلى الآخرين في الترحيب الحار بهذه المبادرة البريطانية بعقد هذه المناقشة العلنية اليوم.

وإنني مدرك تماما بأن هناك دولا كثيرة تحتاج إلى وقت المجلس لمناقشة هذا الموضوع أكثر مني. ولذلك أوجز القول وسأتناول الموضوع من منظور تجربة نيوزيلندا بوصفها مساهما صغيرا في جهود حفظ السلام في أفريقيا. وقد شمل التزامنا أنغولا والصومال وموزامبيق وسيراليون، فضلا عن إغاثة اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى.

وثمة شعور واسع النطاق يمكن تفهمه بأن أفريقيا لا تحصل على نصيب منصف عندما يتعلق الأمر بتوفير موارد الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتقتضي مصداقية المجلس أن ينظر إليه بوصفه منصفا من حيث اهتمامه بالأزمات حيثما تحدث، وسواء كانت شبكة التلفزة سي إن إن موجودة هناك أم لا.

وتشعر نيوزيلندا بقلق شديد إزاء الاتجاه الواضح في السنوات القليلة الماضية - والذي لم يكن له سوى استثناءات قليلة - بالابتعاد عن تمويل حفظ السلام عن طريق الاشتراكات المقررة والاتجاه إلى الاعتماد كثيرا إلى حد بعيد على الصناديق الاستئمانية الطوعية بدلا منها. وهذا الاتجاه يتصادم مع المسؤولية الجماعية المتأصلة في جوهر الميثاق. وهو يعني، من الناحية العملية، أن المناطق التي تعجز عن اجتذاب دعم المانحين لن تحصل من الأمم المتحدة على الاستجابة التي تستحقها. ولذلك أسعد وفدي، على وجه الخصوص، أن يستمع إلى الرأي الواضح الذي أعرب عنه الأمين العام صباح اليوم على وجه الدقة في هذا الخصوص.

من الطبيعي أن الوجه الآخر للمسألة هو أن أطراف النزاع الذين اتفقوا على ضرورة وجود عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ملزمون ببذل كل ما في وسعهم لكفالة أمن العاملين في مجال حفظ السلام وسلامة غيرهم من موظفي الأمم المتحدة والموظفين الآخرين المرتبطين بها. وينبغي أن ينصب المزيد من التركيز، حسب اعتقادنا، على الوقاية. ولا سيما من خلال ممارسة الأمين العام لدوره في مجال الإنذار المبكر، على نحو ما هو منصوص عليه في المادة ٩٩ من الميثاق.

أخيرا، وحسبما أفادت التقارير على نطاق واسع، فإن الأسباب الرئيسية لكثير من الصراعات في المنطقة تشمل انتشار الفقر، والتخلف، والتفاوتات في الفرص بين مختلف الجماعات. وينبغي لمجلس الأمن، وهذا ما نقترحه، أن يستفيد بدرجة أكبر بكثير من علاقته مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن هذه القضايا، على نحو ما هو منصوص عليه في المادة ٦٥ من الميثاق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مساهمة ممثل نيوزيلندا نموذجا لكل فرد وأعرب عن تقديري الكبير لها.

المتكلم التالي هو ممثل جزر البهاما. أدعوه إلى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وإلى أن يدلي ببيانه.

السيد مور (جزر البهاما) (تكلم بالانكليزية): دعوني أقول كما قال معظم زملائي من قبل، كم أنا مسرور بأن أرى أنكم يا سيدي كرستم الوقت لتناول هذه المسألة العاجلة جدا المعروضة علينا. دعوني أقول أيضا لأعضاء المجلس أن فكرة هذا المنتدى المفتوح فكرة تلقى الترحيب حقا وتتيح لنا نحن المهتمين بتحقيق الاستقرار في العالم، وبخاصة في أفريقيا، الفرصة للتعبير عن مشاعرنا.

سأكون موجزا للغاية. لا ينبغي أن يكون للأمم المتحدة هدف أعلى، ولا التزام أقوى، وفي الواقع، لا ينبغي لها أن تطمح إلى ما هو أكبر من منع نشوب صراع مسلح في قارة أفريقيا. ولقد سنحت لي الفرصة لقراءة تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس في السنة الماضية واستمعت أيضا في هذا الصباح إلى بيانه وإلى بيان سفير كندا. وبصراحة كبيرة تضمنت هذه التقارير وتلك البيانات حلولا لمشاكل أفريقيا.

وبدلا من تكرار كلمات بذاتها بصورة مطولة، يبدو لي أن هناك حاجة إلى توفر إرادة سياسية ليس لدى دولنا الأفريقية الأعضاء فحسب ولكن في الواقع لدى الدول الأعضاء في الجمعية العامة، وعلى وجه أكثر تحديدا لدى الدول الأعضاء في هذا المجلس.

لقد استمعت إليكم يا سيدي في هذا الصباح. لقد أشرت إلى أنك واحد من أبناء أفريقيا. أنا فهمت ذلك وفكرت فيه وتبين لي أن هذه اللحظة لا بد أن تكون هي لحظة أفريقيا في التاريخ. وفي هذا الوقت الحاضر، وفي هذا اليوم، نرى أن رئيس الجمعية العامة هو ابن أفريقيا؛ وأن الأمين العام هو ابن افريقيا؛ وأنتم أيضا سيدي ابن أفريقيا؛ وأن رئيس التجمع البرلماني للكمنولث هو أيضا ابن أفريقيا؛ وأن رئيس حركة عدم الانحياز هو أيضا ابن أفريقيا؛ وكذا رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين. ما الذي نريده أكثر من ذلك؟ إنه لا بد أن يكون الإرادة السياسية لهذا المجلس، وفي الواقع، الإرادة السياسية لأعضاءه المعنيين.

وقرأت أيضا تقرير الاتحاد الاقتصادي الأفريقي وأعرف التزامه بمعاهدته والتزامه تجاه منظمة الوحدة الأفريقية. وبوسعنا أن نذكر على جناح السرعة التعاريف والمشاكل على النحو الذي حددناه مرارا وتكرارا في هذه القاعة. الشيء المطلوب الآن هو اتخاذ إجراء في أفريقيا. ونحتاج حضورا أكبر من قبل وكالات الأمم المتحدة هذه ونحتاج الموارد لدعم وتنفيذ العديد من التوصيات المطروحة في تقرير الأمين العام وفي البيان الذي أدلى به السفير فاولر سفير كندا.

أرى أن هذه هي اللحظة المناسبة. ذلك أن اهتمام العالم منصب على أفريقيا. وينبغي أن نفعل ما في وسعنا، بدلا من الكلام عنها مرة أخرى، وينبغي أن نستخدم هذه البرامج كما وضعت وأن نساندها بالإجراءات وأن ندعمها بموارد العالم.

وسأكون لطيفا جدا عن طريق توخي الإيجاز. وسأختتم القول كما بدأته. إن الإرادة السياسية اللازمة لتصحيح المشكلة في أفريقيا لا بد أن تصدر عن هذه القاعة. ذلك أن بوسعنا أن نتكلم إلى ما لا نهاية. لكن ما نحتاجه هو توفر الإرادة السياسية للعمل. وأختتم كلمتي بالتعبير بكلمات أخرى عما قاله الأمين العام: فيما يتصل بالأمم المتحدة ووكالاتها، ليس هناك هدف أعلى، ولا التزام أقوى، ولا طموح أكبر من منع نشوب أي صراع مسلح آخر في قارة أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): آمل أن ممثل جزر البهاما لم يكن يتهمنا باستعمار معاكس، بتحديد هوية جميع أبناء أفريقيا هؤلاء.

المتكلم التالي هو ممثل كينيا. أدعوه إلى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه.

السيد كويندوا (كينيا) (تكلم بالانكليزية): مما يسرني سرورا كبيرا أن أرى صديقا قديما، وفي الواقع، إبناً أفريقيا يرأس هذا الاجتماع الهام المعني بأفريقيا. إن انتسابكم إلى قارتنا - يا سيدي - بما في ذلك بدلي كينيا، مسقط راسك، يبعث فيّ أملا كبيرا في أن مهمتكم ذات الشأن التي تضطلعون بها من أجل أفريقيا عشية الألفية ستكلل بالنجاح.

واسمحوا لي أن أثني على سلفكم السفير دانيلو تورك، الممثل الدائم لسلوفينيا، الذي تولى رئاسة المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر، لما قام به من عمل ممتاز. ونشكر أيضا الأمين العام على بيانه المركز الذي أدلى به هذا الصباح. ونؤيد الآراء التي قدمها ممثل الجزائر باسم رئيس منظمة الوحدة الأفريقية والآراء التي قدمها ممثل الكاميرون، رئيس المجموعة الأفريقية لهذا الشهر.

واسمحوا لي أن أبدي تعليقين ونقاطا أخرى محددة بشأن بعض المسائل أولا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، تقع المسؤولية الأولى عن صيانة السلم والأمن الدوليين على عاتق مجلس الأمن. ولا يمكن للجهود الإقليمية ودون الإقليمية والجهود الأخرى المبذولة لتناول السلامة والأمن إلا أن تكون جهودا تكميلية، ولكن يتعين على الأمم المتحدة أن تشجع تلك الجهود.

وثانيا، بعد فترة عملنا الأخيرة في مجلس الأمن، فإن المسائل الأفريقية لا تهيمن على جدول أعمال المجلس فحسب، ولكن نرى أن معظمها قد توقف بسبب عدم كفاية الاهتمام. ونأمل أنه لدى نهاية فترة عملنا سيكون هناك تحرك أكيد نحو حل بعض هذه الصراعات. وبدلا من ذلك نرى، للأسف، أن معظم هذه المسائل ما زال على نفس مستوى الشدة، فيما تحولت مسائل أخرى إلى أزمات أشد تعقيدا. ولذلك يرحب وفدي وأرحب أنا بالبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا هولندا والصين فيما يتعلق بهذه الحالة.

وفيما يتعلق بمسألة تحسين التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية، فضلا عن المنظمات دون الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك تنسيق الأنشطة المشتركة بشأن مسائل محددة، فإنني أود أن أثير أربع نقاط.

أولا، في بياننا الذي أدلينا به يوم ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨، أمام هذا المجلس، رحب وفدي بإنشاء الأمين العام لجنة تنفيذية معنية بالسلم والأمن. ونحن نؤيد إنشاءها ونتطلع قدما إلى تلقي التقارير عن أنشطتها. ونود أيضا أن نعلم الكيفية التي يؤدي بها مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة لدى منظمة الوحدة الأفريقية عمله، بالنظر إلى أنه قد كُلف بتعزيز التعاون بين المنطقتين وتيسير البذل المنسق للجهود السياسية الرامية إلى منع الصراعات واحتوائها وتسويتها في أفريقيا.

ثانيا، إن الاجتماع السنوي بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية يمثل آلية جيدة يمكن أن يعاد تنشيطها. ومعرفة مدى نجاح هذا الهيكل في عمله من شأنها أن تساعد الدول الأعضاء كثيرا.

ثالثا، نحن نود أن نقترح إنشاء آلية من شأنها أن تمكن من عقد اجتماعات كل ثلاثة أشهر ليلتقي فيها الأمينان العامان، والأمناء التنفيذيون للمنظمات وميسرو المبادرات الإقليمية، مثل الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، واتحاد شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومبادرة بوروندي، من جملة مبادرات، لتبادل الأفكار وتدعيم مقترحات تسوية الصراعات. ونتفق مع الأمين العام في أن هذه الاجتماعات ينبغي أن تنظم في أفريقيا ونوصي بنظر المجلس في هذه الآراء.

رابعا، من المهم تحسين الاتصال مع الممثلين الأفريقيين لدى الأمم المتحدة في نيويورك عن طريق جملة تدابير تشمل، فيما تشمل، عقد اجتماعات دورية بين الأمين العام والسفراء الأفريقيين وتعزيز مكتب المستشار للمهام الخاصة لأفريقيا. ونحن ممتنون لأنكم شخصيا، يا سيادة الرئيس، قد ألمحتم إلى هذه الفكرة في ملاحظاتكم هذا الصباح، ونحن ندعو المجلس إلى النظر في اقتراحاتكم.

وفيما يتعلق بالصكوك الإضافية التي يمكن للمجلس أن يستخدمها للمساعدة على منع الصراعات وتخفيفها وتسويتها في أفريقيا، أود أن أقترح أن الصكوك المتاحة لنا حاليا، إذا نفذت بفعالية، ستعالج على نحو كاف المشاكل التي تواجهنا اليوم. وفي رأينا، تمثلت المشكلة الرئيسية في الافتقار إلى الإرادة السياسية والتردد في تخصيص موارد مناسبة للمهام الماثلة. وبالفعل، يتكلم الأمين العام عن هذه النقطة في تقريره المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وفي هذا السياق، أود أن أثير النقاط الخمس التالية.

أولا، إن عدد القرارات التي اتخذها المجلس بشأن أفريقيا خلال السنتين الماضيتين عدد هائل. إلا أن كل ذلك الجهد لم يخلف أثرا يذكر على أرض الواقع في أفريقيا. ومن ثم ينبغي للمجلس أن يعزز آليات المتابعة والمقترحات الموجودة وينفذ القرارات بشأن أفريقيا التي اتخذت بالفعل، وخاصة القرارات التي ترمي إلى منع الصراعات وتسويتها. وإجراءات الإنفاذ مثل الجزاءات تعمل في الاتجاهين. وكما سبقت الإشارة، فإن تلك الشركات التي تشتري الماس في مناطق الصراعات مخالفة لأنظمة الجزاءات القائمة يجب أن تكف عن ذلك. إضافة إلى ذلك، فإن مبيع الأسلحة الصغيرة غير المشروعة يؤدي إلى تفاقم الصراعات الجارية. ونحن نشيد بالأنشطة التي تنفذ حاليا بهدف معالجة هذه المشكلة، ونؤيد الموقف الذي أعلنته بالفعل عدة وفود إزاء تقاسم معلومات الاستخبارات بشأن عمليات انتهاك الجزاءات.

ثانيا، لتأكيد قلق المجتمع الدولي إزاء التهديد المحتمل للسلم والأمن الدوليين، ندعو المجلس إلى عقد إحدى جلساته في أفريقيا. وسيزيد هذا بدون شك الأهمية السياسية الرمزية التي يوليها العالم لحل مشاكل السلم والأمن في القارة. وفي الحالات الأفريقية التي يولد فيها الناس خارج المستشفيات، يدفن الحبل السري عادة في الأرض بعد ولادة الإنسان، ونعلم أنكم، يا سيادة الرئيس، بصفتكم شخصا ولد في تلك القارة، ستدعمون المبادرة الرامية إلى أن ينظر المجلس إلى نيروبي بوصفها مكانا يمكن أن يعقد فيه هذه الجلسة.

ثالثا، هناك ضرورة لتكثيف التنسيق بين الجمعية العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسات بريتون وودز، للتصدي للمسائل الاقتصادية الرئيسية التي تشكل جوهر مشاكل أفريقيا، مثل مسألة استئصال الفقر. وينبغي لنا أيضا أن ننظر في مسألة عبء الديون، وتمويل التنمية، وأثر فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على التنمية. ورغم أن هناك أسبابا عديدة للصراعات في أفريقيا، فإن السبب الأساسي والجوهري لها هو الفقر.

رابعا، ينبغي للمجلس أن ينظر في تنويع مصادر المعلومات لتيسير السرعة في اتخاذ القرار. وينبغي للاستخدام الأكثر كثافة لصيغة أريا القائمة أن يشمل دعوة جميع أطراف الصراعات وبلدان الطرف الثالث المتضررة. وينبغي توفير خلاصات عن الاجتماعات لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بغية تمكينها من الإسهام مباشرة في عملية اتخاذ القرار في المجلس.

خامسا وأخيرا، يجب تعزيز ودعم آليات التعاون والتكامل الإقليمي. ويدل مثالا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الاقتصادية للدول الأفريقية على وجود بعض القدرة على التعامل مع بعض مسائل السلم والأمن هذه. وفي هذا الصدد، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، قامت كينيا وأوغندا وتنزانيا بالتوقيع على معاهدة إنشاء اتحاد شرق أفريقيا. وفي الأشهر المقبلة، سنقترح سبلا يمكن بها للاتحاد أن يقوي علاقاته ليس مع هذه المنظمة وحسب، ولكن أيضا مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل كولومبيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فالدفييسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): لا يمكن لأي عضو من أعضاء الأمم المتحدة أن يكون قد غفل عن ملاحظة درجة الاهتمام التي تكرسها شتى هيئات المنظمة لمشاكل أفريقيا. ومن تناولنا لمشاكل تلك القارة، يمكن للمجتمع الدولي أن يستقي الدروس فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، وإدارة المساعدة الإنسانية، والتعاون من أجل التنمية، وتعزيز حقوق الإنسان، من جملة أمور.

ولا أنوي أن أحاول الإجابة على الأسئلة التي أثارها عن حق كامل رئيس المجلس. وبدلا من ذلك، بعد أن استمعت إلى مختلف بيانات الوفود اليوم، لا بد من إثارة سؤال عاجل: نحن نتساءل عما إذا كانت الأمم المتحدة تعمل بفعالية لمواجهة التحدي الهائل الماثل أمام تحقيق السلم في أفريقيا. ونحن لا نسأل عن ذلك من حيث الموارد المالية أو الإرادة السياسية للعمل، وإنما عن قدرة الإدارة لدى المنظمة، وعن قدرتها على الاستفادة من قوة مختلف الأجهزة والبرامج بغية تحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة في المنطقة، كما أشار عنوان تقرير الأمين العام في السنة الماضية.

ونحن نركز اليوم على متطلبات تحقيق السلم من زاوية عمليات حفظ السلم والشراكات من أجل حفظ السلم مع المنظمات الإقليمية. ولكن، كما أشارت وفود أخرى بالفعل، بما فيها وفدا الأرجنتين والبرازيل، كيف لنا أن نتوقع إيجاد سلم دائم بدون وجود مناخ اقتصادي مؤات حتى يتسنى للسلم أن يرسخ في الحياة اليومية للأفريقيين؟

ويبدو لنا أنه بغية استخدام الموارد الشحيحة المتاحة داخل المنظمة على نحو أفضل لتحقيق السلم في أفريقيا، من الضروري تحسين التنسيق بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة والمواءمة بينها، خاصة مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، نحن نتفق مع قرار الجمعية العامة إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية لرصد تنفيذ التوصيات التي تقدم بها الأمين العام في تقريره، بالاستفادة، إضافة إلى ذلك، من الاستنتاجات التي توصل اليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الأخيرة.

وهذه هي الهيئة المناسبة للتقريب بين المفاهيم المختلفة لمنظمتنا بصدد أفضل طريقة لإدارة جهود حفظ السلام في أفريقيا. أي أنه إذا كان لنا أن ننشئ رابطات أو شراكات أفضل، فعلينا أن نبدأ ذلك داخل منظمتنا.

وقد يكون مجلس الأمن غير قادر على الاستجابة الكافية للتحديات الرئيسية التي تواجهها القارة الأفريقية ما لم يكن هناك تنسيق واقعي وفعال مع الهيئات الرئيسية الأخرى في مجالات تخصصاتها أو في نطاق ولاياتها. وأعتقد أن نتائج عمليات الأمم المتحدة يمكن أن تكون أفضل بكثير لو استطعنا إيجاد الظروف التي تضمن وجودا أكثر كفاءة لمنظومتنا في هذه المنطقة.

هذا هو السؤال الذي أردت أن أثيره، وتلك هي الأفكار التي أردت أن أسترعي إليها انتباه المشاركين في المناقشة الحالية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل سيراليون، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رو (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يضم صوته إلى أصوات الثناء الذي تلقيتموه، السيد الرئيس، وتلقته المملكة المتحدة على المبادرة بهذه المناقشة المتفاعلة حول كيفية جعل شراكة الأمم المتحدة مع أفريقيا أكثر إنتاجية.

إننا نرى أن هذه الجلسة نفسها، وشكلها، إسهام، وإن كان ضئيلا، في تدعيم شراكة مجلس الأمن مع أفريقيا. ونعتقد أنها تضيف إلى هدف مراقبة الشفافية في أعمال المجلس فيما يتعلق بالقضايا الأفريقية. ويجب جعل هذا الشكل السمة الاعتيادية لإجراءات المجلس.

والجانب المؤسف للتكلم في آخر قائمة طويلة للوفود أننا نواجه خيارين، إما ألا نتحدث على الإطلاق، أو أن نعيد ما ذكره الآخرون. وقد استمعنا إلى عدد من الإسهامات الجيدة والبنـّاءة بشأن الموضوع قيد النقاش في هذا الصباح.

ومع ذلك، لن أختار أيا من الخيارين، حيث أن هذه مناقشة تفاعلية. إن الاستجابة السريعة من السفير هولبروك هذا الصباح لتعليقات السفير كومالو أضفت على الجلسة هذا الطابع التفاعلي. وأود أن أستجيب بإيجاز لبعض الاقتراحات التي جرى ذكرها، وكان بعضها ثانويا، والبعض الآخر مفصلا بعض الشيء. وأريد أن أتناولها بالتفصيل.

واسمحوا لي بأن أتجاوز المسار المعتاد. وسأكون صريحا أيضا. أولا، أود أن أقول إننا نتشاطر معظم المقترحات التي قدمت هذا الصباح في مجالي منع الصراعات وحلها في أفريقيا، وما يمكن أن يضطلع به مجلس الأمن بوصفه شريكا في السلام والأمن في قارتنا.

وفيما يتعلق بالنقاط الأربع التي أثارها الأمين العام بشأن الجوانب الوقائية للشراكة، يمكننا أن نضيف أن على المجلس أن يساعده على استخدام الدبلوماسية الهادئة على نحو أكثر تواترا في معالجة بعض الصراعات - أو الصراعات المحتملة - في القارة. وينبغي للقارة نفسها أن تساند مبادرته بثقلها الرسمي، بإرسال بعثات تقصي الحقائق إلى أماكن الصراعات المحتملة، على سبيل المثال. وهذا من شأنه أن يساعد على تهدئة تلك الصراعات المحتملة وتجنب نشوب الأزمات.

وبعد أن قلت ذلك، أود أن أقترح نقطتين بعنوان التدخل الوقائي. وبعبارة أخرى، سأتناول بالتفصيل جزءا مما أثاره بعض الممثلين الآخرين هذا الصباح، مثل ما أثاره ممثل غامبيا بشأن مسألة الاستخبارات، أو تشاطر المعلومات المتعلقة بتوصيل الأسلحة.

ونعتقد أنه يمكن لمجلس الأمن أن يـُعزز شراكته مع أفريقيا على نحو أكثر فعالية عن طريق ما أسميه بالاستبطان. وأعتقد أنكم، السيد الرئيس، استخدمتم كلمة "فضح" هذا الصباح. وأود أن أستعير هذه اللفظة وباستخدام كلمة "الاستطبان" أعني "الفضح" الجماعي، بصوت واحد: أي تسمية الأسماء، بما في ذلك أسماء الدول الأعضاء، وأعضاء مجلس الأمن، الذين يعملون على نشوب الصراعات في أفريقيا بوسائل خفية، ويزيدون من ضراوة الحرب والدمار من خلال النقل غير المشروع للأسلحة والذخائر إلى البلدان الأفريقية. في حين يقنع آخرون بتورط مواطنيهم أو عملائهم في هذه العمليات. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يتحلى بالشجاعة لتحديدهم وفضحهم على الأقل.

ونعلم من خبرتنا أن الصراعات الداخلية في أفريقيا لها أبعاد دولية. واستمعنا صباح وبعد ظهر اليوم إلى أسباب نشوب الصراعات في أفريقيا - من فقر ومرض وغيرهما - ولكننا ننسى أحيانا العامل الخارجي، وهو دور الأطراف، من الدول وغير الدول، في إثارة الصراعات في قارتنا. وهناك بعض التردد من جانب بعض الأعضاء الأقوياء في المجلس في ممارسة اليقظة والضغط عند الضرورة على تجار الموت والدمار في هذه القارة.

وفيما يتعلق بمسألة ترتبط بذلك، نعتقد أنه يتعين على مجلس الأمن أن يبني على خبرة ما أعتقد أن الأمين العام قد وصفه هذا الصباح بأنه عمل فاولر البالغ الأهمية. وأصفه بأنه "صيغة فاولر" في أنغولا، بالنسبة للعلاقة بين الماس وعدم وجود حل للصراع في أنغولا. ويمكن تطبيق نفس الشيء على المجالات الأخرى التي تستخدم فيها الأطراف المتمردة المعادن لتمديد فترة الإرهاب والقلاقل وتوفير التمويل في القارة.

وأخيرا، نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يعزز شراكته مع أفريقيا في مجال منع الصراعات عن طريق اتخاذ إجراءات لإقناع الدول الأعضاء، ابتداء من أعضاء مجلس الأمن، بمن فيهم الأعضاء الدائمون، أو بعضهم، بعدم دعم حركات المتمردين أو تسليحها، فهي حركات تؤدي إلى عدم استقرار كثير من الحكومات المنتخبة ديمقراطيا في أفريقيا. وتستغل حركات التمرد هذه المظالم المشروعة في بعض بلداننا، وبعض الأفراد من الساخطين، فتشن الصراع المسلح كوسيلة لحصولها على السلطة السياسية.

ومنظمة الوحدة الأفريقية، من جانبها، قد اتخذت خطوة جسورة بإحباط الانقلابات العسكرية في القارة. ونرى أن هذا تدبير وقائي. ويمكن لمجلس الأمن أن يستكمل ذلك عن طريق الإعراب في قرار، أو في إعلان، أو بشكل أو بآخر، عن التزامه بعدم تشجيع الدول الأعضاء، ولا سيما الأعضاء في مجلس الأمن، على دعمها حركات التمرد والإمداد غير المشروع بالأسلحة بغية الإطاحة بالحكومات الشرعية والمعترف بها دوليا في أفريقيا. ونعتقد أن وجود نوع ما من الحلول التي تحقق هذا الغرض سيساعد على حل الصراعات في أفريقيا، ومنعها حيثما أمكن ذلك.

وأخيرا، أود أن أتابع ما ذكره ممثل الهند عن نتائج هذه الجلسة. إننا لا نتوقع أي قرار رسمي من الإجراءات، إلا أنكم، السيد الرئيس ستختتمون الجلسة بملخص. ونعتقد أن الملخص الذي ستدلون به يجب أن يُعلن على الملأ، ويمكن أن يصدر بوصفه وثيقة، أو مذكرة منكم إلى مجلس الأمن ليتخذ المجلس إجراءات في تاريخ لاحق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كان ذلك اقتراحا مبتكرا جدا وجلسة مبتكرة لمجلس الأمن أشعر بالامتنان إزاءها. أشكر ممثل سيراليون على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ. المتكلم التالي ممثل أوغندا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيماكولا كيوانوكا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): إذ يتكلم المرء في نهاية ذيل يوم طويل، فإنه يعاني من إمكانية تكرار ما قيل بالفعل. وآمل، سيدي الرئيس، في أن يكون لديك الصبر على تكراري، ولكن اسمحوا لي قبل أي شيء أن أهنئكم ووفدكم على قيامكم بتنظيم هذه المناقشة التفاعلية.

وليست هذه هي المرة الأولى في الشهور الـ ١٨ الماضية التي يعقد المجلس فيها مثل هذه المناقشة العلنية بشأن أفريقيا. لماذا نحن هنا؟ إننا هنا ليس لأن هناك نقصا في التعاون بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية؛ وليس لأنه تم تجاهل آلية منظمة الوحدة الأفريقية؛ وليس لأنه لا توجد اجتماعات كافية؛ وليس لأن هناك نقصا في المبعوثين الخاصين للذهاب إلى أفريقيا وتفسير مشاكلها. إننا هنا بسبب استمرار الأزمة في أفريقيا؛ أزمة الصراعات. إننا هنا لأن هذه الهيئة الهامة فشلت، رغم المناقشات الكثيرة التي أجريناها، في اتخاذ إجراءات وافية بالغرض. إننا هنا بسبب النقص في الإرادة السياسية، وبسبب هذا النقص، لا توجد الموارد الكافية لمواجهة الصراعات في أفريقيا.

والاجتماعات جيدة جدا، ولكن ما تحتاجه أفريقيا اليوم هو العمل. ويذكرني هذا بالمستكشف والمبشر الكبير دافيد ليفينغستون المرتبط بإنهاء تجارة الرقيق. وعندما وصل إلى ذلك الجزء من أفريقيا الذي يسمى الآن ملاوي، قال إنه كان يبحث عن معالج لروح أفريقيا التي تنزف. وكانت أفريقيا تنزف من استمرار تجارة الرقيق. واليوم لو رجع ليفينغستون لقال إنه يبحث عن معالج للصراعات الأفريقية. وهذا هو السبب في أننا هنا.

وأود أن أقسّم ملاحظاتي إلى ثلاثة أجزاء. تحتاج أفريقيا إلى إجراء عاجل: والإجراء العاجل معناه منع الصراعات الحالية، ووقف الصراعات الجارية ومنعها من الانتشار والتصعيد. وتحتاج أفريقيا إلى ما نسميه نحن في الأمم المتحدة "بالوزع السريع" أو "حافظي السلام". وبدون ذلك فإن شتى عناصر السلام، ليس فقط في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليس فقط عملية لوساكا، وليس فقط في سيراليون والأماكن الأخرى، لا تزال لديها إمكانية التفكك.

وحافظوا السلام يفصلون بين المتحاربين. ويمنع وجودهم التصعيد. ويمكّن وجودهم السلام الهش من تعميق جذوره. ولدينا مثالان للوزع السريع وأثره في كوسوفو وفي تيمور الشرقية.

ولم يقل مجلس الأمن إنه ينبغي لأهالي تيمور الشرقية وقف القتال قبل التدخل. وبالمثل في كوسوفو لم يقل المجلس إنه ينبغي للمقاتلين احترام اتفاق السلام أولا قبل أن يكون هناك تدخل من الأمم المتحدة. ونود أن

نرى معالجة الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بنفس الطريقة.

وكان سفير كندا متفقا مع اتجاه الحديث. وكنت أود بوصفي أفريقيا أن أسمع العبارة الحلوة "حلول أفريقية لمشاكل أفريقيا". ولكن الحقيقة أن كثيرا من هيئاتنا الإقليمية ليس لديها القدرة على معالجة المشاكل الأفريقية. وهذا هو السبب في مجيئنا هنا، وفي التماسنا مشاركة الأمم المتحدة، وفي دعوتنا إلى العمل.

ولقد قلت إن المشكلة الفورية تحتاج إلى اهتمام فوري، أي وقف الصراع، ولكننا يجب أن يكون لدينا أيضا تركيز أطول مدى، ويجب أن يكون هذا التركيز الطويل المدى مرة أخرى على الوقاية، ولكنها الوقاية ذات الطابع الإنمائي الاقتصادي. ويجب أن ننظر إلى التنمية كتدبير وقاية من الصراعات. وقد تم الإدلاء ببيانات كثيرة هنا اتفق معها في أن الفقر سبب رئيسي.

وثمة جانب آخر من الوقاية هو التركيز على الحكم الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان، واحترام القانون، وإنشاء آليات سياسية شاملة أو حكومات.

ولدينا صراعات متكررة لأن كثيرا من المجتمعات، ربما كانت عرقية، تشعر بالتمييز، ترى أنها مستبعدة. ونحن بحاجة إلى الشراكة حتى تتمكن أفريقيا من بناء هياكل ديمقراطية، هياكل تجعل مواطني قارتنا يشعرون بأن لديهم ملكية ليس فقط في النظام الاقتصادي ولكن أيضا في النظام السياسي. ونحن بحاجة إلى المشاركة لتقوية الدول القائمة لأن الدول تلعب أدوارا حاسمة في منع الصراعات، بينما يستغل الذين يودون تشويش السلام القيادات غير الفعالة.

ولا يتعين علينا أن نبحث عن حلول معقدة. فنحن نعلم ما تحتاجه أفريقيا. أفريقيا تحتاج من مجلس الأمن هذا ومن هذا الاجتماع العمل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أوغندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ، وأؤيد دعوتكم إلى العمل.

والمتكلم التالي هو ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ماواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سأحاول أن أكون موجزا جدا. وأود في البداية أن أضم وفدي إلى جميع البيانات الإيجابية التي أدلي بها. وسأقوم، في هذا المنعطف، بمجرد الإدلاء بتعليقات قليلة ومقترحات قليلة.

ودعوني أبدأ بواقع أفريقيا الصارخ. فمن بين ٤٨ بلدا من أقل البلدان نموا في العالم توجد ٣٣ في أفريقيا. وأقول هذا لأن هناك نداءات كثيرة لأفريقيا باتخاذ الإجراءات ولكن يجب تذكر أن الظروف الموضوعية سوف تحدد ما هي الإجراءات التي تستطيع أفريقيا اتخاذها.

والحقيقة أن ٣٣ بلدا من جملة أقل البلدان نموا الـ ٤٨ في العالم، توجد في أفريقيا. هذه هي النقطة الأولى.

وثانيا، هناك قدر كبير من التأكيد على الاستثمار المباشر الأجنبي. إن ١ في المائة فقط من الاستثمار المباشر الأجنبي يذهب إلى أفريقيا وتذهب غالبية هذه الاستثمارات إلى حفنة من البلدان. وهذه نقطة أخرى يلزم إبرازها.

وثالثا، يوجد في أفريقيا أكبر عدد من اللاجئين. وبينما أتكلم في المجلس الآن، يوجد في بلادي ٠٠٠ ٨٠٠ لاجئ وكثيرون آخرون يدخلون إليها.

وأخيرا، أن حقيقة الأمر في أفريقيا هي أن المعونة تتناقص، وهناك كثير من الكلام بشأن مساعدة أفريقيا ولكن المضمون أقل كثيرا من ذلك.

والآن، فيما يتعلق بالاقتراحات، فنحن نطالب باتخاذ إجراء كما قال ممثل أوغندا ولكن ينبغي أن يكون هذا الإجراء مركزا. لذلك اقترح أن يكون لدى المجلس خطة للتصدي للصراعات. ومنذ أجرينا المناقشة الأولى بشـأن أفريقيـا - تلك المناقشة التي دارت على المستوى

الوزاري تحت رئاسة الولايات المتحدة - اتخذت عدة قرارات وسوف تتخذ قرارات عديدة أخرى. ولكن أين جدول التنفيذ؟ هناك حاجة إلى جدول للتنفيذ، ومساءلة، ينبغي أن تكون هناك تقارير عن التدابير التي تتخذ. ينبغي ألا نكتفي باتخاذ قرارات وأن نقول إن هذا إجراء لأفريقيا. هذا غير كاف. أنه غير كاف بالمرة.

والنقطة الأخرى التي أود أن أركز عليها هو الإطراء الذي شهدناه للجنة فاولر على العمل الجيد الذي تقوم به ولكن اللجنة والعمل الذي تقوم به يحتاجان إلى دعم من المجلس. وبدون ذلك سيكون المجلس في جانب واللجنة في جانب آخر وسيكون فاولر في القمة ومن شأن ذلك أن يكون مأساة.

أخيرا، إن أفريقيا تستمع باهتمام كبير إلى هذه المناقشة كما استمعت إلى مناقشات أخرى في السنتين الأخيرتين وفي كل مرة تجري فيها المناقشة في المجلس تزداد التوقعات ولا يمكننا أن نلوم الأفارقة على ذلك.

وأعتقد أن ما ينبغي للمجلس أن يفعله هو أن يضم أعماله معا، حتى يمكنه، بالعمل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن يضع خطة اقتصادية يمكن أن أسميها خطة مارشال. وبعض الشعوب حساسة تجاه هذا الأمر. وعندما نتكلم عن خطة مارشال لأفريقيا يقولون "لا لا لا". إننا نريد خطة مارشال لأفريقيا لأنه من غير ذلك ستستمر الصراعات. فالأفارقة ليسوا نوعا فريدا من بني البشر. إنهم يحتاجون إلى التنمية شأنهم في ذلك شأن أي شخص آخر كما يحتاجون إلى المسكن والغذاء والمدارس. هناك حاجة إلى ذلك كله.

لقد اتخذت حكومتكم سيدي الرئيس مبادرة في هذا الصدد. ونحن نحتاج إلى مبادرة أكبر لأن المشاكل كبيرة جدا. وإحدى الأفكار الخاطئة بشأن أفريقيا هو أنه ينظر إليها كبلد واحد. إنها قارة ضخمة فيها ٥٣ بلدا. ولكن الطريقة التي تقدمها بها وسائط الإعلام تعطي الانطباع بأن أفريقيا بلد صغير جدا. الواقع إنها قارة ضخمة.

سيدي الرئيس، هذه هي نقطتي الأخيرة. أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ونأمل أن تكون هناك مناقشات مفتوحة أخرى كثيرة. ولكننا نأمل أيضا أن يعكف المجلس على النظر في المدى الذي يمكن فيه أن يستعين بمستودع الخبرة والمعرفة للآخرين غير الأعضاء. أقول ذلك لأن الأعضاء أنفسهم يتكلمون أولا عندما تعقد مناقشات مفتوحة ثم يدعوننا إلى التكلم، ويختفون من قاعة المجلس. إن مصداقية المجلس لا تكون في وضع حسن في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إنني متأكد، السيد السفير، من أننا جميعا أحطنا علما بملاحظتكم الأخيرة.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل غانا، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أوسي (غانا) (تكلم بالانكليزية): غانا على غرار الدول الأخرى الأعضاء ترى أن هذه الجلسة المفتوحة حسنة التوقيت إذ تأتي في عشية الألفية، وتشيد بالمجلس على هذه المبادرة. إنها حسنة التوقيت أيضا لأنها تمكن المجلس من أن يقيم عمق تصور دول أفريقية كثيرة بشأن الانتقائية في المجلس في تنفيذ ولايته الرئيسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. ونرحب بطبيعة الحال بالاهتمام الكبير الذي توليه الأمم المتحدة الآن لأفريقيا وخاصة المستوى المتزايد من التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

لقد وضع الأمين العام في بيانه الاستهلالي أسلوب هذا التفاعل المتقدم باستمرار. وذكر أعضاء المجلس وغيرهم من المتكلمين القضايا الأساسية الأخرى باقتدار. ومع ذلك أود أن أتناول مرة أخرى النقاط التالية.

النقطة الأولى تتعلق بالحاجة إلى إجراء مشاورات منتظمة. وأود أن أقترح أنه في إطار المشاورات بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية يمكن للمجلس أن ينظر في عقد جلسات استعراض فصلية بين أعضاء المجلس وبعثة المراقبة الدائمة عن منظمة الوحدة الأفريقية تركز على المسائل وثيقة الصلة بالقارة بغية التوصل إلى تفاهم بشأن آليات لا تعالج تلك المشاكل فحسب ولكن تقوم فعلا بأعمال المتابعة المناسبة.

وثانيا، فيما يتعلق بإدارة الصراعات، نرى أن دور المجموعات الإقليمية في احتواء الصراعات وحلها لا يمكن التقليل منه. إن الجهود التي تبذلها الجماعات دون الإقليمية الأفريقية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لحل النزاع

المدني في القارة، يحد منها الافتقار إلى الدعم الأخلاقي والسوقي من المجتمع الدولي وبصفة خاصة من مجلس الأمن. وكما نعرف جميعا فإن أنشطة صون السلم التي تقوم بها الجماعات الإقليمية في أفريقيا كان لها في واقع الأمر أثر شديد على الموارد الضئيلة للبلدان التي وفرت هذه الوحدات المشكلة، وعلى اقتصاداتها. والمشاركة النشطة لبلدي في صون السلم في المنطقة دون الإقليمية تقوم على أساس مبادئ حسن الجوار والاحتواء.

وإذا جاز لي القول فإنني يخامرني شعور بأن مبدأ الاحتواء ربما يكون مصدره مثال غاني قديم يقول إنه إذا رأيت لحية جارك تحترق فإن الشيء المعقول الذي يمكن أن تفعله هو أن تسلط عليها الماء حتى لا تصيب لحيتك شرارات من نارها.

إن قيام الأمم المتحدة بتوفير الموارد في إطار ولاية المجلس من شأنه أن يعزز بحق عزم قوات صون السلم وقدراتها. ولذلك فإن النظر في مثل هذه الصراعات في المجلس ينبغي أن يمضي جنبا إلى جنب مع الاستعدادات التي تقوم بها القوات الإقليمية للتدخل ومنع تصعيد الصراعات ريثما تتم إدارتها وحلها.

وقد يدعو المجلس بعد ذلك ممثلي البلدان المساهمة بقوات لمناقشة تفاصيل عملية حفظ السلام الجارية وتقرير المستوى المناسب للدعم اللازم لتلك العملية. وفي هذا الصدد، اعتقد أن سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، يتيحان - كما أكد متكلمون آخرون فرصة لاختبار التزام المجلس بالتعامل مع عمليات حفظ السلام وصنع السلام في أفريقيا ليس بنشر وحدة مشكّلة فحسب، بل أيضا بمشاركة شرطة مدنية.

وقد تم التسليم أيضا بأن عمليات اتقاء الصراعات أقل تكلفة من حيث الموارد البشرية والمادية من حسم الصراعات والتعمير بعد انتهاء الصراعات. ونظرا لأن افريقيا قد اعتنقت الديمقراطية والحكم الرشيد، فينبغي للمجلس أن يقف بقوة ضد المحاولات التي تبذلها أي فئات أو أفراد بهدف زعزعة استقرار الحكومات المنتخبة ديمقراطيا. ويتمثل أنجع تدبير في هذا الصدد في فرض جزاءات بقوة على تلك الفئات وعلى مؤيديها إن أمكن حيثما أمكن تحديدهم. وينبغي رصد هذا بدقة بهدف معاقبة البلدان التي تزدري قرارات المجلس. وفي هذا الصدد نثني على مبادرات السفير فاولر بشأن أنغولا.

وآخر مدعاة للقلق أود أن أتطرق إليه هو انتشار الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والخفيفة، نظرا لأنها أدوات للعنف والصراع في أفريقيا. وقد أشار احد أعضاء المجلس صباح اليوم إلى أن البلدان الأفريقية لا تبيع الأسلحة، كما أنها لا تشتري الماس. ويجب أن يُنظر إلى المجلس على أنه عاكف بنشاط على كفالة التعاون الدولي والتنسيق في مجال النضال ضد تكريس وانتشار واستخدام الأسلحة الصغيرة على نطاق واسع. لذلك، فإن دعم الجهود الإقليمية ودون الإقليمية يصبح أمرا حاسما ويستحق اهتمام المجلس.

وأخيرا، اسمحوا لي سيدي الرئيس بأن أشيد بالطريقة القديرة التي أدرتم بها مداولاتنا حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل غانا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل زمبابوي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موشيتوا (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد بلادي بهذه المناقشة التفاعلية بشأن اتقاء الصراعات وإرساء سلام دائم في أفريقيا، ولنا أمل وطيد في أن يبزغ برنامج عمل من ممارسة اليوم.

إن أسباب الصراعات في أفريقيا معروفة لأعضاء المجلس. وفي الماضي، اقترح مجلس الأمن تدابير كان من الممكن لو نفذت أن تحول دون حدوث الصراعات في القارة الأفريقية. وعلى الرغم من هذا، فإن وفد بلادي يود أن يركز على المسائل التالية التي أثارها الرئيس. وسوف أتوخى الإيجاز للغاية لأن معظم هذه المسائل غطاها متكلمون سابقون.

أولا، فيما يتعلق بتحسين التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية، ينبغي أن ترسل تلك المنظمة وثائقها على أساس منتظم وكلما كان ضروريا عن طريق الأمانة العامة لينظر المجلس فيها، ويمكن أن تغطي هذه الوثائق نظم الإنذار المبكر لنقاط التوتر المحتملة في أفريقيا وأن توصي بالإجراءات التي يلزم اتخاذها بغية درء الاستئناف المحتمل للصراعات. وفي المناطق التي اندلعت فيها صراعات بالفعل، ينبغي أن يقوم مجلس الأمن بالتعاون مع منظمة الوحدة

الأفريقية، بالعمل على وجه السرعة صوب حل سريع للصراع.

وثانيا، دعوني أنتقل إلى مسألة تلبية الاحتياجات الأفريقية لحفظ السلام على نحو أنجع، ونظرا لأن ما يزيد عن ٥٠ في المائة من جدول أعمال مجلس الأمن يتناول القضايا الأفريقية، ومعظمها صراعات، فينبغي لمجلس الأمن أن يفكر في إنشاء صندوق مخصص لأغراض اتقاء الصراعات وحفظ السلام. ونحن نقول ذلك لأن معظم الأسباب الكامنة وراء التأخير في نشر القوات تتصل بالتمويل، وينبغي أن تكون هناك قوة للأمم المتحدة جاهزة للنشر السريع، وأن تكون هذه القوة مسلحة بالولاية المناسبة والسلطة الملازمة لها والدعم السوقي.

ثالثا، دعوني أتطرق الآن إلى مسألة الأدوات الإضافية اللازمة لتنفيذ عملية حفظ السلام وتعزيز السلام الدائم. هذه المسألة عبر عنها المتكلمون السابقون بشكل كامل، وهي تشمل أمورا مثل ضرورة توفر الإرادة السياسية في المجلس لإصدار قرارات تتسم بالنزاهة من حيث الطريقة التي تعالج بها القضايا الأفريقية مقارنة بالمناطق الأخرى للصراعات.

وخلاصة القول، إن ما أحاول أن أقوله هنا، وإن كان فيه تكرار لما قلته من قبل، إنه لا بد من توفر تلك الإرادة السياسية وأن يتوقف أعضاء المجلس عن إبراز المصالح الوطنية على حساب السلم والأمن الدوليين. ونحن نرى أن الأدوات اللازمة في هذا الصدد متوفرة، بالفعل داخل المجلس. وللمجلس وحده أن يوفر الإرادة والشجاعة اللازمتين للتوقف عن فعل ذلك، والتأكد من أن السلام والهدوء يسودان في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل زمبابوي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل بوروندي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نتيتورووي (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): أرحب بالمبادرة التي اتخذتها الرئاسة البريطانية لعقد هذه المناقشة العلنية، التي يتضح أنها تهم الجميع وتتيح للجميع الفرصة للكلام عن الحالة في أفريقيا وعن أفضل السبل لتحقيق التعاون فيما بين شتى الأطراف الفاعلة في أفريقيا.

ونتساءل لماذا تجد الأمم المتحدة صعوبة في التصرف بسرعة وبشكل فعال في مجال اتقاء الصراعات وحسمها في أفريقيا؟ مما لا شك فيه أن ذلك يعود في المقام الأول إلى التسويف الذي ينجم عن الجهل بأفريقيا أو عن الافتقار إلى معلومات موثوق بها عن الحالات المعنية. ويعود السبب في بعض الأحيان إلى المعلومات المتناقضة بشكل كبير نظرا لوجود أطراف مختلفة كثيرة معنية بالحالة. ويمكن أيضا أن يؤدي موقف الانتظار والترقب إلى إعاقة عملية اتقاء صراع أفريقيا أو حسمة إذا اندلع. وكثيرا ما ينشأ ذلك الموقف عن وجود طرف فاعل أو أكثر يود أيضا اتخاذ إجراءات كما في حالة التنافس مع بلد آخر أو داخل منطقة ما. ويؤدي كل ذلك إلى حلقة مفرغة وإلى استفحال الحالة، وهو ما يجعل نشوب الصراع أمرا محتوما.

والسبب الثاني وراء الصعوبات هو عدم اهتمام بعض الدول الأعضاء في المجلس بالحالة في أفريقيا. وقد قيل الكثير عن الكيل بمكيالين، وكأن هدف إنقاذ حياة البشر، بصرف النظر عن الجنسية أو مكان المنشأ، أقل نبلا من أهداف حماية المصالح الشخصية للفرد. ومما نفهمه أن البعض يفضل ألا يعمل ما لم تتعرض مصالحه للتهديد.

وتتعلق الفئة الثالثة بالأخطاء في تقييم الحالة في أفريقيا. فهناك رغبة في التعميم أو في اللجوء إلى القوالب النمطية الجامدة بدلا من التوصل إلى فهم متعمق لخصائص محددة - طبيعة المشكلة، والجذور التاريخية، والثقافة الأفريقية. ومن ثم، يتم التركيز كثيرا على البعد السياسي - أو البعد الإثني لأنها أفريقيا - رغم سيطرة العوامل الاقتصادية أو الاجتماعية في بعض الحالات.

ما الذي يتسنى فعله إذن؟ إن الشراكة فكرة ممتازة. ويجب تطبيقها بشكل يؤدي إلى اتخاذ إجراءات متسقة وحكيمة. وينبغي إرساء الشراكة بين الأمم المتحدة وأفريقيا على أسس معينة.

أولا، التعاون مع الدول. فأولا وقبل كل شيء ينبغي التشاور مع الدول سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية، وسواء كانت تحترم حقوق الإنسان أو

لا تحترمها. وينبغي ألا تتخذ إجراءات قسرية إلا بعد استنفاد كل الجهود في المشاورات. وعلينا أن نتجنب اتجاهنا إلى تلقين الدروس.

ثانيا، علينا أن نخصص الوقت اللازم لمساعدة الأفريقيين على تجاوز الحواجز النفسية وأعباء ماضيهم في حالات الصراعات الداخلية. فعلى سبيل المثال، تعرضت منطقة البحيرات الكبرى للعنف والإبادة الجماعية بشكل متكرر، وينبغي أن نتوخى الحذر البالغ في معالجتنا لهذه الحالة. والطبيعة الحساسة لحالات الصراعات الداخلية تتطلب إيلاء أهمية كبيرة للدبلوماسية الحصيفة، دون إغفال الممثلين المقيمين للأمم المتحدة، وبخاصة المبعوثون والوسطاء وبعثات التحقيق وبعثات المساعي الحميدة.

ثالثا، علينا أن نتعاون مع الآليات الإقليمية المعترف بها. وفي هذا السياق، هناك حالة سائدة متعارضة نحوا ما. فإن المنطقة تود أن تضطلع بالدور الأساسي - وهي تشجع على فعل ذلك - إلى حين الوصول إلى مرحلة تقرر فيها الطريقة التي يمكن أن تشارك بها القوى الفاعلة الدولية. وهو ما يشكل أفضل النهج إذا ما كانت، كل القوى الفاعلة المحلية تعمل بنية حسنة. ولكن على الأمم المتحدة التي تعمل من خلال مجلس الأمن أن تظل متيقظة. وإذا ما كنا نود اللجوء إلى الشراكة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمناطق علينا أن نفعل ذلك من القاع وإلى أعلى؛ وإلا فإننا قد نجد أننا ننتهك الميثاق والقانون الدولي.

وينبغي أن يدعم مجلس الأمن كل التدخلات الرئيسية. فإن هذه الولاية للمجلس دون غيره، وهي ولاية تسمح له باتخاذ إجراءات من قبيل إيفاد قوة إقليمية لحفظ السلام أو فرض جزاءات اقتصادية. وإلا فإنه سيتعين عليه أن يتخذ إجراءات تصحيحية أكثر صعوبة في وقت لاحق.

رابعا، ينبغي أن نولي المزيد من الاهتمام للمسائل الاقتصادية والإنمائية في تسوية الصراعات في أفريقيا. وهنا تضطلع مؤسسات بريتون وودز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات وصناديق الأمم المتحدة بدور هام. وفي أحيان كثيرة، يمكن أن تؤدي الحلول الإقليمية والدولية إلى استفحال الحالات من خلال تجميد المعونة أو فرض جزاءات اقتصادية على بلد ما يواجه أصلا صعوبات، بلد فقير غير ساحلي تنقصه الموارد. ويمكن أن يؤدي فرض الجزاءات وتجميد المعونة إلى آثار وخيمة بالنسبة إلى السكان وليس الحكومة. وبدلا من ذلك، ينبغي الدعوة إلى حلول دائمة من قبيل التكامل الاقتصادي القابل للتطبيق.

خامسا، يجب أن تكيف طرق عمل المجلس بناء على ذلك، فينبغي تشجيع المناقشات المفتوحة من أمثال هذه المناقشة، حيث أنها تعزز الشفافية وتفضي إلى الإثراء المتبادل. وعلينا أن ننظم عقد مشاورات غير رسمية في نيويورك بين ممثلي الأطراف المختلفة المعنية. وينبغي أن يكون لأفريقيا تمثيل دائم في مجلس الأمن لكي يسمع صوتها بمزيد من الوضوح، ولكي يزيد فهم المشاكل الأفريقية.

وأخيرا، نأمل أن هذه العملية العظيمة عملية التمحص التي اضطلع بها مجلس الأمن في أفضل السبل للإسهام في تسوية الصراعات ومنع نشوبها في أفريقيا ستؤدي إلى تدابير محددة ومتضافرة تعزز الشراكة والاحترام المتبادل كليهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي هو ممثل زامبيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاسندرا (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): ينضم وفدي إلى المتكلمين السابقين لتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، لعقدكم هذا الاجتماع الهام. ومن حسن الحظ أن ما بدأ كتجربة تحت رئاسة هولندا، يتطور الآن إلى ما يمكن أن يصبح ممارسة ملموسة نأمل أن تشكل جزءا من ثقافة عمل المجلس.

ووفدي استمع باهتمام بالغ إلى المساهمات في الموضوع قيد النظر من العديد من الوفود في صباح وبعد ظهر هذا اليوم. ونحن نرحب بالاعترافات الصريحة بأن المجلس كان يتردد، ولا يرغب أحيانا، في اتخاذ إجراءات فعالة في الوقت اللازم فيما يتعلق بحالات الصراعات في أفريقيا. ونحن نرحب بالالتزام الواضح الجديد لأعضاء المجلس بإيلاء أفريقيا ومشاكلها الأولوية التي تستحقها في الاهتمامات. وينبغي للمجلس أن يتخلص من شبح الصومال الذي أدى إلى رد فعل سلبي بالنسبة إلى مأساة رواندا وظل يطارد الجهود الجديدة التي تبذل من أجل الحد من الصراعات ومنع نشوبها في أفريقيا. ونأمل أن يكون قد جاء الوقت الذي لا يتردد فيه مجلس الأمن

في استجماع الإرادة السياسية اللازمة للتصدي لحالات الصراعات القائمة الآن والتي ستقوم في المستقبل في أفريقيا.

وفيما يتعلق بالتعاون بين مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية، يتفق وفدي مع عدة اقتراحات تقدمت بها بالفعل العديد من الوفود من قبيل تشجيع المزيد من زيارات الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ومسؤوليه للتشاور مع المجلس بشأن المسائل ذات الأهمية المشتركة. بيد أن منظمة الوحدة الأفريقية هي أساسا منظمة سياسية كما أن قدراتها العسكرية والسوقية في مجال منع نشوب الصراعات وتسويتها محدودة. ومن ثم، فمن الضرورة البالغة توفير الدعم في هذا المجال.

ونحن نعتقد أيضا أنه ينبغي للمجلس أن يوسع مصادره في العملية الاستشارية. وأشير هنا إلى ضرورة إشراك الأطراف المتضررة عن كثب بصراع ينظر فيه المجلس. وهنا، أذكر باجتماع مجلس الأمن الذي عقد يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، والذي تبادل فيه رئيس زامبيا، الذي كان وسيطا بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، الرأي بشكل مفيد للغاية مع المجلس. وكما قال ممثل الهند، يؤمل ألا تكون هذه الاجتماعات رمزية أساسا، وأن ينظر المجلس بالفعل إلى ما يقوله زواره - الذين يستشيرهم - وأن يدرسه ويرى ما الذي يمكن عمله تجاهه.

فيما يتعلق بوسائل حفظ السلام الأفريقية، ينبغي أن ننظر إلى بعثات السلام نفسها. وهنا ينبغي أن يكون التخطيط شاملا، وينبغي أن تكون ولايات البعثات لفترات أطول من الفترات التقليدية التي تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر، والتي من القصر بحيث لا تمكن من تقييم فرص نجاح أو فشل أي بعثة.

وأيضا، قوة أي بعثة ينبغي أن تكون مناسبة للعمل المطلوب أداؤه. وعلى سبيل المثال، يقال لنا إن مقاتلي سيراليون يبلغ عددهم حوالي ٤٥ ٠٠٠ فرد، وقوة الأمم المتحدة التي وضعت يبلغ عددها حوالي ٦ ٠٠٠ فرد. وليس من الصعب أن نرى أن من المشقة بمكان لقوة بهذا الحجم أن تقوم بواجبات حفظ السلام الطبيعية، وعندئذ تقوم بنزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وببرنامج إدماجهم أيضا.

فيما يخص الأدوات الإضافية، اتفق مع السفير فاولر ممثل كندا بشأن ما قاله من إن المسألة ليست مسألة أدوات إضافية؛ وإنما هي مسألة تحسين نوعية التدابير الموضوعة فعلا. ونظام السفير فاولر الجديد والمحسن بشأن فرض الجزاءات ضد يونيتا وثيق الصلة بالموضوع، ووفد بلدي يتطلع إلى نشر تقرير لجنة الجزاءات في شباط/فبراير ٢٠٠٠.

كما ذكرت وفود عديدة بشكل أو بآخر، فإن عملنا لازم في توفير آلية للتحقيق في الاتجار غير المشروع بالأسلحة ولوقف تصدير الأسلحة إلى مناطق الصراع في أفريقيا. إن الوقف الاختياري لصادرات الأسلحة لا ينجح. ولذلك من الضروري تماما كشف الشركات الخاصة والحكومات الوطنية - بشكل علني - التي تضع الربح المادي قبل أرواح البشر. ونحن نعتقد أن الرقابة العامة لا يمكن أن تفشل في أن تكون أداة إيجابية لتخفيف الصراعات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل زامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل النرويج، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أشكركم - سيدي الرئيس - على هذه المبادرة التي جاءت في وقتها.

لا تزال النرويج ملتزمة التزاما تاما بالسلم والتنمية في أفريقيا. ونحن نرحب بهذه الفرصة لمناقشة الاقتراحات والأفكار لتحسين فعالية الأمم المتحدة في شراكتها مع القارة الأفريقية. ونعتقد أن من المهم، أولا، بناء نهج شامل للصراعات في أفريقيا، وثانيا، تحقيق تعاون فعال مع المؤسسات الأفريقية. ونحن نعني بالنهج الشامل قدرة الأمم المتحدة على منع الصراعات، وتطبيق مجموعة من التدابير الملائمة لمختلف مراحل أي صراع، ودعم تدابير مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

وفيما يتعلق بمسألة منع الصراعات، نحن متفقون جميعا على أن هناك حاجة الآن للانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع، كما طرح الأمين العام. ويجب أن نقوي قدرة الأمم المتحدة لممارسة دبلوماسية وقائية. وفي هذا الصدد، تناشد حكومة بلدي البلدان المانحة الأخرى أن تدعم الصندوق الاستئماني للعمل الوقائي.

إن البرامج الفعالة لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم ذات أهمية بالغة في إنشاء عمليات سلام شاملة. والحقيقة أن وجود عدد كبير من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمكن أن يكون عاملا مزعزعا للاستقرار بشكل كبير، ويمكن أن يقوض أمن السكان المتأثرين بالحرب، ويمكن أن يهدد سلامة حفظة السلام وأفراد المساعدة الإنسانية الدوليين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر الموارد الضرورية لتلك البرامج لمواجهة تلك التحديات مواجهة فعالة.

إن الفقر، والتخلف الاقتصادي، والصراع العنيف يرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا. ومن التحديات الهامة التي تواجه الأمم المتحدة في مجموعها كفالة أن تعمل التدابير التي يقررها مجلس الأمن في تناسق مع الجهود الأخرى، مثل جهود صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وأيضا جهود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك الإقليمية.

إن منظمة الوحدة الأفريقية، التي تمثل جميع البلدان الأفريقية، لها أن تقوم بدور هام بشكل خاص في النهوض بالسلم والاستقرار في أفريقيا. والتعاون الوثيق بين منظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة والحكومات الأفريقية ضروري لحل الصراعات على القارة الأفريقية. وبينما نعتقد أن الأمم المتحدة المنظمة الأفضل مناسبة لقيادة وتنسيق عمليات السلام المتعددة الوظائف المعقدة، فإنها تحتاج في كثير من الأحيان إلى الاعتماد على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عندما يتطلب الأمر قوات عسكرية. ولذلك، من المهم تقوية القدرة الإقليمية للمشاركة في عمليات السلام. والنرويج تسهم في بلوغ تلك الغاية.

علاوة على ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل بشكل وثيق مع المنظمات الإقليمية لوضع مبادئ مشتركة لتدريب الأفراد والوحدات التي يراد إشراكها في عمليات السلام. ونحن نرى أن من المهم أيضا إنشاء بنيات تنظيمية مشتركة لتحقيق التفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمات الأقليمية المعنية، ولتحسين التخطيط والتنسيق المتعدد الوظائف الفعالين. ولتحقيق تلك الأهداف الهامة، ينبغي للبلدان الأعضاء ذات الموارد المالية الأكبر والخبرة الطويلة في عمليات السلام أن توفر التمويل والأفراد لإنشاء قدرة ذاتية الاستدامة لحفظ السلام في إطار المنظمات الأمنية الإقليمية.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أذكر أن عددا من المقترحات قد طرح اليوم بشأن كيفية تحسين فعالية الأمم المتحدة وشراكتها في أفريقيا. إلا أن وفد بلدي يود أن يؤكد أنه لكي تنفذ تلك الأفكار من الضروري توفير موارد كافية. ولذلك ندعو المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه للأمم المتحدة وللمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية لدعم قدرتها على الوفاء بالشواغل الأمنية والإنمائية لأفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل النرويج على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

اسمحوا لي بأن أشكر زملائي في الاتحاد الأوروبي الذين سيدلون ببيانات أمام المجلس، والذين وافقوا على تحديد إسهاماتهم بدقيقتين، وهذا تفضل كبير منهم. وهذا لا يعني أي إسهام أقل لمصلحة أفريقيا.

المتكلم التالي هو ممثل اندونيسيا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يسر وفد بلدي أن يراكم تترأسون عمل مجلس الأمن اليوم. وإنني أهنئكم على تولي بلدكم رئاسة المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. ونحن على يقين تام بأن المجلس سيتناول المسائل المعروضة عليه تناولا ناجحا على يدي السفير السير جيرمي غرينستوك القديرتين الماهرتين. واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تهانئنا للسفير دانيلو تورك، الممثل الدائم لسلوفينيا، على قيادته الماهرة لأنشطة المجلس الشهر الماضي.

والوفد الإندونيسي ينتهز هذه الفرصة ليعرب عن تقديره لكم سيدي الرئيس - ولسائر أعضاء المجلس - لإجراء هذه المناقشة النشطة عند منعطف حاسم بالنسبة للقارة الأفريقية. ونحن نثني أيضا على الشكل المختار لمناقشة اليوم، الذي يعزز إمكانية مواصلة مشاركة الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن في مناقشة المسائل أمام المجلس. ونحن نتطلع إلى تطبيق هذا الشكل على مناقشة المسائل الهامة الأخرى المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

وقبل المضي إلى أبعد من ذلك، أود أيضا أن أعرب عن امتناننا الخالص للأمين العام على ملاحظاته الافتتاحية، التي ركزت انتباهنا على هذه المقترحات

والأفكار المجددة لتحسين الشراكة بين الأمم المتحدة وأفريقيا.

وكما نعلم جميعا، فالقارة الأفريقية ظلت لأمد طويل منكوبة بصراعات داخلية وعبر الحدود ودلائل انتهائها هامشية فحسب. وكلما انتعشت أفريقيا الديمقراطية أدمتها الحروب ومزقتها. وإذا كانت دول أفريقية كنيجيريا أود عت حروبها الداخلية في الماضي، لا تزال دول أخرى حبيسة حلقة لا تبدو لها نهاية من الثوران والعنف. ونلاحظ للأسف أن نصف الصراعات العنيفة في العالم تحدث في أفريقيا. والواقع أيضا أن أسوأ الضحايا إصابة ليسوا المقاتلين بل ملايين المدنيين الأبرياء المحصورين في أتونها.

وفي التصدي لهذه القضايا المعقدة والمتشابكة عقدت الجمعية العامة ومجلس الأمن حشدا من المناقشات بل واتخذا القرارات بشأن أفريقيا في هذا العام المنصرم، بالنسبة للقضايا العامة والقضايا المحورية على حد سواء. وأتاحت هذه المناقشات فرصة لحصر المشاكل التي تواجهها أفريقيا ومن ثم مكنت من تقديم عدة اقتراحات جديرة بالاهتمام.

غير أن ضخامة المشاكل التي تواجه أفريقيا لا تزال هائلة. وقبل التعليق على الأسئلة الثلاثة الأساسية التي طرحتها الرئاسة اسمحوا لي أن أبدي الملاحظات التالية. فليس من الخطأ افتراض أن الصراعات حيثما نشبت يكون مفتاح تسويتها بين السكان المعنيين. ومع هذا وكما ذكر الأمين العام في تقريره فإن تلك الدول تبذل الجهود بحسن نية وتعتمد السياسات المتنورة التي تستحق دعما أكبر بكثير مما تتلقاه حاليا. وواضح أن المأزق في أفريقيا يمكن أن يعزى إلى نقص الالتزام المخلص والدقيق من المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، بتوفير العدد الكافي من الأفراد لمتابعة جهود حفظ السلام ومنع الصراعات، وبتوفير الأموال اللازمة لإدامة تلك الجهود. وإذا كنا نرحب بالإسهام السخي من المملكة المتحدة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتعزيز التأهب لمنع المنازعات وحفظ السلام في أفريقيا، فمما يؤسف له أن الصندوق، على غرار عدة صناديق من أجل أفريقيا في إطار المنظمة، لم يتلق سوى تبرع واحد بمبلغ ٢٥٠ ٧٤٥ دولارا.

ويؤيد وفدي الرأي القائل إنه لو استطاع المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأعضاء التي تنعم بموارد فائضة، أن يبدي التزاما حقيقيا بأفريقيا فذلك سيزيد بلا شك آفاق النجاح لجهود صنع السلام ومنع الصراع في هذه القارة ويمهد الطريق أيضا لجهود التنمية المستدامة في فترة بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وفي هذا السياق، وبالنسبة للسؤالين الأول والثالث بشأن تحسين التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية الرئيسية، وكذلك بشأن أدوات المجلس الإضافية لمعالجة قضية أفريقيا، فإننا نعرب عن أعمق تقديرنا لدور منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية الرئيسية وعدة دول أفريقية أسهمت كثيرا في تتبع تسوية الصراعات. والسعي إلى تحسين التنسيق بين المجلس وهذه المنظمات الإقليمية قد يعود بأقصى فائدة لو استطاع ممثلون من كل منظمة أن يجتمعوا بالتزامن لتحديد الاختصاصات التي تكون أساسا للتعزيز الملموس للتنسيق والتعاون بين المنظمات على قدم المساواة المتفق عليها ووفقا لأحكام الميثاق.

وفي الحالات التي يتم فيها وضع الأسس ويتفق عليها يمكن للمرء أن يتصور إمكانية إنشاء فريق تابع لمجلس الأمن يعنى بأفريقيا ويتألف من عدد من أعضاء المجلس مع ممثل من كل مجموعة إقليمية ويدعمه كل أعضاء المجلس بتوافق الآراء. وتكون لهذا الفريق مهمة مزدوجة هي العمل بمثابة مركز اتصال لتبادل المعلومات عن القضايا الأفريقية في المجلس، وتقديم توصيات ملموسة بالتنسيق الوثيق مع مكتب الأمين العام ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية الرئيسية والبلدان الأفريقية المعنية بقضيتي صنع السلام ومنع الصراع. كما يمكن لإنشاء هذه الآلية أن يعمل بمثابة نظام للإنذار المبكر بغية درء الكوارث الإنسانية الخطيرة في المستقبل.

وللرد على السؤال الثاني المتعلق بتلبية احتياجات حفظ السلام الأفريقي بمزيد من الفعالية يتعين إبراز عدة قضايا أساسية. فنحن نرى أن مجلس الأمن، مع ترحيبه بتوصية الأمين العام الواردة في تقريره الأخير عن أفريقيا بأن يدعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالي منع الصراع وصون السلام، على أساس اتفاقات تبرم مع المنظمات الإقليمية والبلد المضيف، ينبغي أيضا أن يستكشف إمكانية إنشاء قوة وزع وقائي، كما في أوروبا، لمنع امتداد الصراعات إلى مناطق أخرى.

ويرى وفدي أيضا أنه ينبغي في إطار الجهود المبذولة لتعزيز قدرات حفظ السلام الأفريقية تقديم دعم قوي للمساعي الرامية إلى زيادة القدرات الوطنية والإقليمية كما ونوعا، مع إشراك المجتمع الدولي، ويشمل ذلك مجالات التدريب وتبادل المعلومات في إطار منظومة الأمم المتحدة، على نحو ما نوقش في الاجتماع الخاص الذي عقدته الأمانة العامة بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والذي شاركت فيه ٥١ دولة بما فيها الدول الأفريقية.

ولدى معالجة قضية قدرات حفظ السلام الأفريقية وخصوصا من حيث الزمن الحقيقي، تجدر الإشارة إلى ضرورة مواصلة اتباع نظام الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة، لا من قبل الدول الأفريقية فحسب بل من سائر البلدان أيضا. وأغتنم هذه المناسبة لأنقل إليكم معلومات عن أن إندونيسيا تدرس الآن إمكانية مواصلة زيادة مشاركتنا في حفظ السلام في أفريقيا.

وأخيرا فإن أمل وفدي الوطيد هو أن تثري مناقشتنا اليوم نهجنا المنسق إزاء قضايا صون السلام والأمن في أفريقيا وعدم إفساح الطريق بأي شكل لامتداد التشاؤم الأفريقي بل والإنهاك الأفريقي إلى المجتمع الدولي ككل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي ممثل السويد، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دالغرين (السويد) (تكلم بالانكليزية): سوف أركز، سيادة الرئيس، على سؤالكم عن أدوات المجلس الإضافية، وخاصة الحظر على الأسلحة في أفريقيا. وما أراه هو أنه يجب على مجلس الأمن أن يكون أكثر جدية بالنسبة لكفالة وجود آليات ذات كفاءة لتنفيذ هذا الحظر على الأسلحة. وأي إنسان سافر إلى بلد خاضع للحظر أو كان عضوا في لجنة جزاءات يعرف مدى اتساع الفجوة بين ما يقال في قرارات مجلس الأمن وما يحدث بالفعل على أرض الميدان، بما في ذلك الدول الأفريقية هذه. وذلك التناقض يقوض سلطة هذا المجلس، وعلينا أن نعالج هذا الشأن أيضا. وكما قلتم أنتم صباح هذا اليوم، فقد حان الوقت لأن تكون الجزاءات مؤثرة. والسؤال هو "كيف ذلك؟" وسأقدم هنا ثلاث أفكار.

أولا، على فرادى الدول الأعضاء مسؤولية واضحة عن منع الصادرات من بلدانها ومنع نقلها عبرها. وهذه المسؤولية المشتركة يمكن في كثير من الحالات أن تراعى بشكل أفضل كثيرا.

وثانيا، يجب أن تكون لجان الجزاءات أوفر نشاطا. وقد بين السفير فاولر بجلاء ما يمكن لهذه اللجان أن تفعله بأكثر كثيرا مما فعلته من قبل. وعهد أعضاء المجلس إلى هذه اللجان بمهمة في غاية الأهمية هي مراقبة وتنفيذ الحظر على الأسلحة، ولا بد للجان أن تجهز بشكل أفضل كثيرا كي تنهض بتلك المهمة، وبتحسين جمع المعلومات والاستفادة من أفضل الاستخبارات المتاحة وباتخاذ كل وسيلة، حين تبلغ بانتهاكات، والتصرف بقوة حين تتأكد الانتهاكات. وعندها وحده، فيما اعتقد، تكون الإجراءات كافية للردع من أجل المساعدة في وقف عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة.

وثالثا، لا بد من تحسين القدرة على الرصد في أرض الواقع. وتحقيق ذلك ممكن بتحسين التعاون، ربما، مع المنظمات الإقليمية. وربما كان بوسع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أنفسهم أن يكونوا أكثر عملا. وربما أضيف إلى حفظة السلام المعتادين وزع أفراد يمكنهم مساعدة الدول المجاورة في الدوريات العادية ومراقبة حالات عبور الحدود.

وإذا بذلت جهود جادة لتنفيذ الحظر على الأسلحة فذلك سوف يشمل الإرادة السياسية والموارد الإضافية. وسيسأل البعض بالفعل "هل تستطيع الأمم المتحدة تحمل المزيد من النفقات؟" وردي هو أن المرء لو استطاع أن يمنع نشوب حرب تزهق أرواح الآلاف من البشر، وأولهم المدنيون الأبرياء، بأن يحسن تنفيذ الحظر على الأسلحة، فذلك يكون ثمنا يستحق أن يدفع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي ممثل أيرلندا، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل ايرلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ريان (ايرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن عن تأييد ايرلندا لما أعرب عنه السفير فان والصم هذا

الصباح من تقدير للمملكة المتحدة والولايات المتحدة، باعتبارهما تتوليان رئاسة المجلس في فترتين واقعتين على جانبي الألفية، قبل حلولها وبعده، على مبادرتيهما المتعلقتين بإجراءات المجلس اليوم وفي الشهر المقبل. وننتظر أيضا مبادرات خلاقة من رئاسات المجلس المقبلة في هذا الصدد. وأعرب عن تأييد ايرلندا الكامل للبيان الذي أدلت به فنلندا صباح اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد استمعنا باهتمام شديد للمناقشة المفيدة التي قدمت فيها الوفود طائفة واسعة من المقترحات. وأشار المجلس نفسه من قبل إلى عدد من هذه المقترحات في بيانه الرئاسي الصادر في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ففي ذلك البيان أعاد المجلس تأكيد التزامه بصون السلم والأمن الدوليين. ووفدي مقتنع بأن هذا الالتزام سيكون موضع اختبار من الآن فصاعدا في أفريقيا بصفة أساسية.

وأود أن أشدد على الدور الأساسي لمنظمة الوحدة الأفريقية، اليوم وهي برئاسة الجزائر، وفيما بعد. وقد شهدنا ظهور عدد من المنظمات الأفريقية دون الإقليمية التي شاركت بفعالية في العمل المتعلق بمنع الصراعات وتسويتها. كما شارك عدد من القادة الأفارقة بنشاط في البحث عن السلام. ومثلما أشار سفير الكاميرون، فقد فتح هذا العمل الطريق أمام إمكانية تطبيق المادتين الثانية والخمسين والثالثة والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة. وهذا تطور إيجابي للغاية، يستحق أقوى دعم ممكن.

ولكن بناء القدرة على منع الصراع على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في أفريقيا لا يمكن أن يتم بين عشية وضحاها، أو عن طريق مجلس الأمن وحده. وبالنظر إلى مسؤولية المجلس الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن من واجبه أن يعطي الزخم اللازم لهذه العملية وأن يضمن توفير الموارد الضرورية لها. ولا يكفي أن تـُبذل الجهود العاجلة لتوفير الدعم اللازم على الصعيد الإقليمي فحسب عندما توشك النزاعات أن تصبح صراعات واسعة النطاق، أو عندما تصبح صراعات بالفعل.

وقد جرى اليوم توضيح قوي للنقطة المتعلقة بأن نجاح عملية من عمليات حفظ السلام يستوجب أن تبدي جميع أطراف النزاع أو الصراع رغبة في صنع السلام وحفظه. هذه الرغبة هي، بالطبع، مسألة أساسية. ولكن هناك اعتبار آخر هو مصداقية عملية السلام أو مجلس الأمن نفسه. فبدون هذه المصداقية لا يرجح كثيرا أن تحترم الأطراف عملية السلام أو تستجيب لنداءات المجلس الموجهة إليها. وإذا ما أعطى المجلس انطباعا بالتباطؤ في عمله فإن ذلك يمكن أن يـُلحق الضرر البالغ بعملية السلام يعادل ما يلحقه بها سوء نية المتخاصمين. ومن هنا تنشأ الحاجة الأساسية لأن يتخذ المجلس إجراء فوريا أو حاسما وأن يرى وهو يتخذ هذا الإجراء.

وأخيرا، أشار العديد من المشاركين إلى الأسباب والنتائج الإقتصادية للصراع. وقد شدد الأمين العام وآخرون على الصلة بين السلام والتنمية. والدول الأعضاء من أفريقيا وغيرها، بما في ذلك بلدي، شركاء في التنمية، التي أكد على أهميتها سفير أوغندا. وقد خصصت موارد كبيرة ويجب الاستمرار في تخصيصها لتوفير فرص الاستثمار اللازم للتنمية في أفريقيا. وبالتالي يكاد لا يعقل أن نجازف بهذا الاستثمار المستصوب والضروري، بسبب العجز عن توفير موارد قليلة نسبيا يمكن أن تحدث فرقا كبيرا في ضمان حفظ السلام بفعالية في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل بلجيكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد آدم (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): لم أولد مثلك، سيدي الرئيس، في أفريقيا، ولكني عشت سنين طويلة من حياتي فيها، وإنني مثلك أدرك تماما ما تعانيه تلك القارة من الكروب والبلايا.

وأود أن أعرب عن تأييدي لما قالته في وقت سابق ممثلة فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد كنت أيضا استمع باهتمام إلى ما قاله الزملاء الأفارقة هنا. وأود ببساطة أن أعلق على ثلاث نقاط.

أولا، فيما يتعلق بمرض الإيدز/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، فقد استمعت إلى تعليقات السفير هولبروك صباح اليوم وأود أن أؤيدها تأييدا كاملا. فإن مرض الإيدز يقتل من الناس أكثر مما تقتل الحرب، وهو مستمر في القتل مثلما الحرب مستمرة في القتل. وهو مرض يقتل الناس في مقتبل عمرهم، وهم أناس قادرون على الإنتاج والإبداع. ويخلفون وراءهم الأطفال والمسنين، الذين يحكم عليهم أن يعيشوا في فقر يزداد سوءا على مر الأيام. ولذا أعتقد أن من واجب بلداننا أن تعمل المزيد لتخفيف آثار هذا الوباء.

ومن سوء الطالع أن مرض الإيدز ليس هو المرض الوحيد. فهناك الملاريا، التي لا تزال تمثل محنة مأساوية في أفريقيا، وهناك أمراض أخرى، مثل مرض النوم، الذي لا يزال يتسبب في دمار كبير، وخصوصا لأنه غالبا ما يصيب مناطق يصعب الوصول إليها في القارة.

وثانيا، هناك تطلعات البلدان الأفريقية. وقد استمعت إلى تعليقات متنوعة عنها في هذه الجلسة. وتحدث بعض المتكلمين عن المماطلة، وآخرون عن الكيل بمكيالين. حقا إننا إذا قررنا أن ننتظر حتى تتوفر الظروف المثالية للتدخل في أفريقيا - أخشى ألا تتحقق هذه الظروف المثالية مطلقا. وإذا كنا سننتظر توفر الظروف المتسمة بالكمال قبل أن نضطلع بعملية تتسم بالكمال، فإننا لن نفعل أي شيء أبدا.

وقد قيل لنا لم يعد من حق الأمم المتحدة أن ترتكب الأخطاء. وأنا أعتقد أن جميع الجهود البشرية، من سوء الطالع، قابلة للوقوع في الخطأ من حين إلى آخر، ويجب علينا أن نتحمل قدرا معينا من المجازفة.

وبهذا أكون قد وصلت إلى النقطة التي أقصدها: وهي الأفارقة أنفسهم. فخلال المناقشة التي ترأسها رئيس وزراء هولندا قبل بضعة أشهر، قلت - وأعتقد أنه قول يستحق أن يكرر هنا - إن الأفارقة يجب أن يساعدونا على مساعدة أنفسهم. ويحضرني على وجه الخصوص بلد لدينا معه روابط وثيقة للغاية، هو جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية لوساكا. ونود أن نرى الأطراف الأفريقية في ذلك الصراع تساهم بصورة أكثر مباشرة في تنفيذ الالتزامات التي أبرمتها في لوساكا. ولكن على النقيض، فإننا نسمع عن الكثير من إشاعات الحرب، والتعزيزات العسكرية، والكثير من التهديدات الصادرة من مختلف الجبهات في تلك الحرب المعقدة والمدمرة.

وإني أناشد أصدقائي الأفارقة. يجب أن يساعدونا على مساعدتهم. ويجب أن يكون هناك تغير في السلوك؛ وأن يكون هناك التزام ثابت بالسلام. فما أكثر المناطق في أفريقيا وما أكثر الناس الذين يعتقدون أن السبيل الوحيد لتحسين حظوظهم في الحياة هو حملهم السلاح. وأعتقد أن هذا خطأ. وأرى أنه يجب علينا أن نوفر إمكانات أخرى، قائمة على أساس الشراكة بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب أنفسها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل البرتغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مونتيرو (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى إعطائي الكلمة. إنني إبن متواضع آخر من أبناء أفريقيا. ويمكن أن أضاف إلى القائمة. فقد ولدت ونشأت في القارة، وبالتالي يمكن أن أضاف إلى قائمة سفير جزر البهاما.

إن الاستنتاج الأول الذي أود أن أستخلصه من هذه الجلسة هو أنه يتعين علينا أن نجتهد أكثر في استخدام مجموعة الأدوات الموجودة بالفعل. واسمحوا لي أن اناقش بعضها بصورة محددة.

أولا، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل بشكل أوثق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تتخلى عن واجبها المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين بإحالتها تلك المسؤولية إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ولكن عندما تسعى الأمم المتحدة إلى طلب المساعدة من تلك المنظمات ومشاركتها - وتلك آلية يجب تشجيعها - ينبغي ضمان أن تكون لدى تلك المنظمات الوسائل اللازمة للقيام بتلك المهام.

وثانيا، أود أن أتطرق إلى موضوع عدم استخدام الدبلوماسية الوقائية بشكل كاف، مثل بعثات تقصي الحقائق، وبعثات مجلس الأمن وغيرها من الأدوات المماثلة. وينبغي أن أذكر بفعالية بعثة مجلس الأمن إلى جاكارتا في ايلول/سبتمبر الماضي، التي يسرت عملنا كثيرا في تيمور الشرقية. وفي ذات الوقت، لا يسعني أن أنسى كيف كان إنشاؤها صعبا. وهكذا، فإني أعتقد أنه يتعين علينا أن نزيد من استخدام هذه الأدوات ومهام أخرى - مثل المهام التي توكل إلى ممثلي الأمين العام. ولا بد لي أن أتذكر هنا وأن أحيي المهمة التي كان يضطلع بها الأستاذ بلوندين بيي عندما مات - وهي مهمة قيامه بزيارات إلى بعض العواصم الأفريقية، في مجهود بذل في اللحظة الأخيرة أملا بالحصول على دعم لإقناع جوناس سافمبي ليمتثل لبروتوكول لوساكا.

وأود أن أناقش فكرة الانتشار الوقائي. فلماذا لم يتكرر في أفريقيا النجاح السابق الذي حققه الانتشار الوقائي في مكان آخر؟

وثمة أداة أخرى أشار إليها المتكلمون الذين سبقوني هي الجزاءات المحددة الأهداف. وهذه مسألة هامة، إلا أن عمل لجان الجزاءات ينبغي ألا يكون عملا بيروقراطيا وإنما عملا حرا. وينبغي للجان أن تقوم على نحو دوري بتقييم عملها وأن تكون نشطة في تنفيذ ولاياتها. وينبغي للمجلس أن يشجع هذا الاتجاه وأن يضيف ثقله السياسي حيثما اقتضت الضرورة. وإذا لم يحدث ذلك، فإن حظر توريد الأسلحة، على سبيل المثال، سيظل مهزلة مثلما هو حاليا.

وفي سياق لجان الجزاءات، يجب أن أشيد بالعمل الذي اضطلع به السفير فاولر. فهذا نموذج طيب ينبغي أن يحتذى.

بيد أننا نعرف أنه لا توجد أية حلول سريعة للمشاكل الأفريقية. وهذا هو بالتحديد السبب الذي دفعنا إلى أن نؤيد بقوة اتخاذ تدابير عاجلة ومستمرة، كما طلب الأمين العام هذا الصباح.

واسمحوا لي أن أشدد على أهمية عنصر يكون مفقودا عادة عندما يعالج مجلس الأمن الصراعات في أفريقيا. وأشير إلى ما أطلق عليه بوضوح "بناء السلام بعد انتهاء الصراع". وهذه فكرة بالغة الأهمية عانت طويلا من رفض ربطها هنا في مجلس الأمن ويعتبرها البعض أداة للجمعية العامة. وأرى أنه يمكن استخدامها في بعض الحالات، خاصة وإننا نفكر اليوم بوزع عملية لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرى أن عملية حفظ السلام هذه ينبغي أن تتبعها عناصر بناء السلام. ولهذا السبب فإنني أشير إلى فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى.

وأود أن أقول كلمة واحدة أخيرة هي من باب البديهيات. فينبغي ألا يكون هناك تنافس على تخصيص الموارد بين مختلف مناطق العالم. وكما ذكرنا الأمين العام هذا الصباح، يتعين على المنظمة أن توفر الأدوات، بما فيها المالية، لتنفيذ قراراتها ومقرراتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): **المتكلم التالي ممثل إيطاليا، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.**

السيد فرانسيسي (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يسرني سرورا خاصا أن أتكلم في نهاية هذه المناقشة الشيقة، لأنها كانت مناسبة للتعلم، ومناسبة لتطوير المزيد من الأفكار الجديدة بشأن طريقة معالجة مشاكل منطقة من العالم تقع في صلب اهتمام بلدي ومشاعره.

وكذلك نشعر سيدي، بسرور خاص في العمل بتوجيه منكم الليلة في هذه المناسبة، وذلك لسببين. السبب الأول، يتعلق بجوهر المسألة، الذي ينطوي على أهمية بالغة وعلى أهمية آنية بالنسبة لمصالح ومسؤوليات الأمم المتحدة. والطابع الآني الأهمية للمسألة الأفريقية لا يكمن في التهديدات العسكرية للسلم والأمن في تلك المنطقة فحسب، بل أيضا في التهديدات العديدة غير العسكرية. ويمكنني أن أذكر هنا، الأوبئة، والتهريب ومشاكل الأقليات وغيرها من أوجه الضعف الاجتماعية والاقتصادية التي يتعين على الأمم المتحدة مواجهتها بكل ما أوتيت من قوة. وبكل ما يتوافر لديها من أدوات وآليات تحت تصرفها.

والسبب الثاني، بطبيعة الحال، هو أننا نقدر كيف أن الوفد البريطاني، الذي يتولى رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، قرر عقد هذه الجلسة بطرائق تتيح تمثيلا واسعا للدول الأعضاء لكي تعرب عن وجهات نظرها في محفل بالغ الأهمية مثل مجلس الأمن.

واسمحوا لي أن أقول في بداية بياني الوجيز أننا نؤيد تأييدا كاملا ما قالته من قبل الممثلة الدائمة لفنلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولذا أود أن تقتصر تعليقاتي على مجالين أساسيين. المجال الأول هو الاستخدام الأفضل للآليات والصكوك الواردة في الميثاق. ونرى أن الميثاق يتضمن عددا من الصكوك التي يمكن الاستفادة منها على الوجه الأكمل. وقد أشير، على سبيل المثال، إلى المادة الخامسة والستين، وتاريخها يدل إلى أنها لم تستخدم. وأشير أيضا إلى مبادرة أخرى واقتراح قدمه في الجمعية العامة رئيس منظمة الوحدة الافريقية نفسه، الذي أكد على دور الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي قررت الجمعية العامة إنشاءه في دورتها الثالثة والخمسين إلا أنها لم تفعل ذلك بعد. ويمكن لهذا الفريق العامل أن يكفل بأن تظل أفريقيا في رأس أولويات الأمم المتحدة. وكما أشار الأمين العام في بيانه الذي أدلى به في ٨ كانون الأول/ ديسمبر، فإنه ينبغي للفريق العامل أن يعزز ويضمن اتساق الجهود لتنفيذ هذه الأولوية العليا. وإلا، فإن تكاثر المبادرات قد يهدد بتوليد مشاكل أكثر من إيجاد الحلول.

وفي هذه المرحلة، اسمحوا لي، سيدي، أن اتبع معكم أسلوبا تفاعليا، لأنكم قدمتم بعض المقترحات الشائقة جدا في بداية هذه الجلسة. لقد أشرتم إلى كيفية أن الاتجار غير المشروع يزيد من سوء بعض الأزمات الإقليمية ودون الإقليمية المحددة في أفريقيا. وأود أن أشير إلى حالة أجهزة الأمم المتحدة، التي لا تستخدم أحيانا كامل إمكاناتها، مثل لجان الجزاءات. ولدينا أمثلة على لجان للجزاءات لم تستخدم طوال عدد كبير من السنين.

وأشرتم أيضا إلى ضرورة تحسين استعداد مجلس الأمن للتصرف بالنسبة لمختلف الأزمات. والاستعداد يتطلب في المقام الأول، الموارد المالية. ولن أعود إلى مناقشة نقطة تم تناولها على نطاق واسع هذه الليلة، ويمكنني أن أشدد على نجاعة المقترحات التي قدمت بشأن طريقة تعزيز استعداد الأمم المتحدة لتمويل عمليات حفظ السلام.

وذكرتم أيضا، سيدي، وأنتم على حق تماما - ولا يمكننا إلا وأن نتفق معكم تمام الاتفاق - ضرورة توفير الاستعداد السوقي بصورة أفضل. ومرة أخرى هنا، هذا مجال يمكن الاضطلاع به بالمزيد من العمل على غرار ما اضطلع به من قبل في مجالات مماثلة. وحسبي أن أشير إلى وجود قاعدة سوقية للتدخل لأغراض إنسانية تقع وسط منطقة البحر الأبيض المتوسط، وقريبة جدا من معظم الأزمات المتعلقة بالأمن والسلام التي اندلعت مؤخرا. ويمكن الاضطلاع بعمل ما على غرار ذلك لضمان جاهزية أفضل للمعدات في عمليات التدخل لحفظ السلام.

وأشير أيضا إلى الطريقة التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يقدم مبادرات أفضل، على سبيل المثال في حالة البعثات في مناطق الأزمات. إلا أنني أطلق كلمة تحذير. ففي هذه الحالة، ينبغي لمجلس الأمن أن يراعي بشكل أفضل ما اضطلعت به من قبل المنظمات دون الإقليمية ومجموعات البلدان المعنية التي تنشط في مناطق محددة من مناطق الأزمات لأنها تقع هناك أو لأن لها روابط تاريخية أو روابط مصلحة وتعاون مع تلك المنطقة نفسها.

والتعليق الثاني الذي أود أن أدلي به هو أننا نرحب بالتركيز على الموارد السياسية الموجودة. وبطبيعة الحال، نرحب بالجهود الرامية إلى منع تداخل أو ازدواجية جهود الوساطة. وفي الوقت نفسه، فإننا نؤيد المبادرات الرامية إلى تركيز موارد جميع الأطراف الفاعلة المعنية على جهد مشترك داخل إطار الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، نرى أن من الأهمية البالغة بمكان أن يتم إنشاء آليات تجمع هنا في الأمم المتحدة البلدان والمنظمات المهتمة ببلدان معينة، كما حدث في حالات سيراليون وغينيا - بيساو والصومال. وإننا نؤيد استخدام أفرقة الاتصال والمؤتمرات الخاصة بصورة أكبر. وفي هذا الصدد، نرى أنه قد يكون من المستصوب في هذه الحالات ضمان حضور رئاسة الاتحاد الأوروبي، بسبب الدور الذي تضطلع به أوروبا ككل في أفريقيا في مجال التعاون والجهود الأخرى.

وعلى وجه الخصوص، فإن الاجتماع الخاص الذي عقدته الأمانة في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، بالتنسيق مع منظمة الوحدة الافريقية، عالج وسائل وسبل دعم القدرة الأفريقية في مجال حفظ السلام، ونأمل بأن يتم عقد اجتماع آخر في بداية السنة المقبلة، وهذه المرة بمشاركة منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية المعنية أكثر من غيرها.

وفي النهاية، فإننا نقدر المقترحات التي قدمت اليوم ونؤيد تأييدا تاما الأفكار العملية التي قدمها الأمين العام نفسه لدى افتتاح هذه الجلسة.

والآن، ينبغي أن تتحول الأقوال إلى أفعال. والأقوال ينبغي أن تتحول إلى خطوات تتخذ لتقصير ما يستغرقه المجلس من وقت للتصرف وإعطاء المزيد من التأثير والفعالية لإجراءاته الرامية إلى إيجاد حلول لمناطق محددة. وإننا نريد أن نغير الانطباع الذي أعرب عنه على نحو جازم في الجمعية العامة، وأن يكن متأخرا، أحد أبرز الممثلين الدائمين لأفريقيا لدى الأمم المتحدة عندما قال إن الحجج التي تساق غالبا لتبرير القعود أو الإبطاء قد دفعت بالأفارقة إلى الاعتقاد بوجود معاملة انتقائية في مجلس الأمن، وأن الأمم المتحدة ككل تمارس التمييز ضد أفريقيا. وأنها لمسؤوليتنا جميعا، وبخاصة تلك البلدان المجهزة بصورة أفضل من حيث الوسائل والموارد الوطنية - وجميع الدول الأعضاء على أية حال - أن نضمن توجيه رسالة مختلفة - أي أن الأمم المتحدة على استعداد لدعم مصداقيتها بشأن أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل اسبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فلوريس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلت به ممثلة فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والذي يؤكد على أهمية هذه المناقشة، التي عقدتها الرئاسة البريطانية لمجلس الأمن، والتي تمثل نداء لإيقاظ المجتمع الدولي حيال ضخامة المشاكل التي تعانيها أفريقيا وضرورة تخصيص نفس الاهتمام والموارد التي تخصص لأجزاء أخرى من العالم.

وفيما يتعلق بمنع الصراع، فحقيقة أن مجلس الأمن يتصدى على نحو وقائي لأية مشكلة محددة لتعد في حد ذاتها رادعا قويا. والأدوات المتوافرة معروفة للجميع. وفي جميع تدابير مجلس الأمن هذه، نعتقد أن من الأهمية الحاسمة بمكان أن نحافظ على معايير ثلاثة موجهة نحو العمل. ويجب علينا أن نحافظ على وحدة مجلس الأمن لكي نمنع الخلافات بين الأعضاء من أن تؤدي إلى نشوء حالات جمود. ويجب علينا أن نحسّن الشفافية في طرائق عمل المجلس - وهذه المناقشة مثال جيد على ذلك - بغية توسيع نطاق التأييد لقراراته. ويجب أن تحترم احتراما كاملا آليات الميثاق، وبخاصة الدور المحدد لمجلس الأمن وللأمين العام في مجال الدبلوماسية الوقائية.

ومن الأهمية بمكان، فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، وتعاون المجتمع الدولي لتعزيز القدرة الأفريقية في هذه العمليات. وفي هذا السياق، شاركت أسبانيا في تجربة غابون ٢٠٠٠، كما وقعت مؤخرا مذكرة مع الأمانة العامة من أجل نشر القوات المتاحة لدى الأمم المتحدة على وجه السرعة.

وختاما، فيما يتعلق بتسوية الصراعات، تتسم عملية نزع السلاح وإعادة إدماج المقاتلين في الحياة المدنية والسياسية للبلاد بأهمية أساسية. وتقدم حالة أمريكا الوسطى مثالا طيبا لما يمكن تحقيقه عندما تنفذ هذه التدابير المتعلقة بالمصالحة والتعمير تنفيذا سليما. ومما له أهمية كذلك تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتحديث الشرطة والسلامة المدنية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي، ولكنني أود أنا نفسي أن أدلي ببعض الملاحظات الختامية بصفتي رئيسا للمجلس.

قبل كل شيء أرحب بعودة الأمين العام للانضمام إلينا. وأشكر الجميع على تحليهم بروح هذه المناقشة. وقد أتاح لنا الإصرار على أن تظل المداخلات موجزة وفي الصميم، في الجانب الأكبر منها، تغطية جانب هام من الموضوع المطروح للمناقشة. وكم كنت أود لو أنه قد أتيح لنا الوقت لمزيد من تفاعل الآراء فيما بعد. وأعرف على سبيل المثال، أن سفير هولندا كان يود العودة إلى الكلام، ولكن كما نعلم هذا هو شكل المناقشة - وأحيط علما بأن ممثل سيراليون طلب أن يكون هذا الشكل هو السمة المميزة بانتظام لمناقشات المجلس، ولا شك أن ذلك سيؤخذ في الاعتبار - وربما يمكن لمزيد من التفاعل في الآراء أن يفضي إلى تحقيق مزيد من الفائدة.

لقد أدلي بكثير من الآراء والاقتراحات المفيدة، وقد سمعنا الكثير اليوم عن الكيل بمكيالين. وعلينا أن نستعيض عن الكيل بمكيالين بالهدف المشترك. وعلينا أن نحل العمل المشترك محل الانقسام في الرأي، وتمثل مناقشة اليوم خطوة كبيرة إلى الأمام على هذا الطريق. وإنني أعتزم أن أعلن عن النتائج التي نتوصل إليها، كما طلب مني، وأن أعممها على جميع الأعضاء في الأمم المتحدة. وآمل أن يعود ذلك بالفائدة على أعمال المجلس في المستقبل.

وفي المقام الأول، هناك توافق واسع النطاق في الآراء مفاده أنه يتعين علينا أن نحاول إجراء مشاورات دورية أكثر تنظيما، وقيام تنسيق بين المجلس ومنظمة الوحدة الأفريقية والهيئات الإقليمية. وقد طرحت عدة اقتراحات مفيدة، مثل المبعوثين المشتركين، والبعثات المشتركة، وتبادل الموظفين، والأفرقة العاملة، وعقد مزيد من الاجتماعات الدورية بين مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية والهيئات دون الإقليمية. وآمل أن يعمل المجلس الآن على تقديم بعض الاقتراحات المفصلة حتى يمكن اتخاذ قرارات قبل نهاية كانون الثاني/يناير بشأن ما يتعين القيام به وكيفية إنجازه.

وثانيا، لقد استمعنا اليوم إلى وجهات نظر، ولا سيما من الدول الأعضاء الأفريقية، التي بعثت برسالة واضحة، ومفادها أن الأمم المتحدة لا تستجيب بسرعة أو بفعالية كافية لتلبية احتياجات أفريقيا فيما يتعلق بحفظ السلام. ولقد استمعنا اليوم إلى كثير من الاقتراحات المفيدة العملية منها: زيادة قدرة إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام وزيادة تخطيطها، وتعزيز

قدرتها على حفظ المزيد من مخزونات المعدات الأساسية وسرعة نشرها، وتقديم مزيد من مساعدات الأمم المتحدة لمساعدة أفريقيا على بناء قدراتها على حفظ السلام، بما في ذلك التدريب المتعمق، وتبادل الموظفين وترتيبات الشراكة في السوقيات. وهذه كلها عناصر حيوية من عناصر مجموعة حفظ السلام، وقد قدم المجلس اليوم دعما قويا لدفع هذه العناصر قدما.

وبالمثل كان المشاركون واضحين أيضا في قولهم إن توفير الموارد المناسبة يشكل أمرا حيويا. كما جرى التأكيد على نطاق واسع على أهمية ملاءمة الموارد للولايات. وكذلك إبراز ضيق موارد الصندوق الاستئماني لتمويل حفظ السلام. كما شددت بعض الوفود على توفير مزيد من الدعم لجهود حفظ السلام الإقليمي.

إلا أنه يتضح من مناقشة اليوم أن أيا من هذه التدابير لا يمكن أن تحل محل تدخل المجلس سياسيا بشكل أكبر في الصراعات الدائرة في أفريقيا. وبهذا وحده سيتحقق الارتباط الأكبر من الأمم المتحدة بحفظ السلام هناك وتكون النتيجة تحقيق نجاح أكبر.

وقد طرحت اليوم طائفة متنوعة عريضة من الاقتراحات الهامة منها: النشر الوقائي؛ ومزيد من الاستخدام لبعثات مجلس الأمن؛ والاستفادة الخلاقة من الأصدقاء أو الصلات أو غير ذلك من أشكال جماعات الدعم؛ والتعاون الأفضل بين المجلس والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما في مجال بناء السلام بعد فض المنازعات، والاستخدام الأفضل للقنوات الدبلوماسية المتنوعة المتاحة لنا؛ والتنسيق المحسن للتعاون بين المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية؛ والعمل الدبلوماسي الجماعي الأكثر فعالية من المجلس وعضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقا؛ والتنفيذ الأكثر دقة والأكثر استهدافا لأدوات المجلس الأخرى الرئيسية مثل: الجزاءات وحظر الأسلحة.

وقد شدد كثير من المتكلمين على الأهمية الفائقة للعمل الوقائي في معالجة الأسباب الجذرية للصراع. وإنني أؤيد أيضا الدعوات المنادية بالتركيز بشكل أكبر على الوقاية من مرض الإيدز/متلازمة نقص المناعة المكتسب. فهناك خمسة آلاف وخمسمائة أفريقي يموتون يوميا بسبب مرض الإيدز، كما أبلغنا بذلك الأمين العام من قبل. وأتفق أيضا مع الرأي القائل إن كفالة حقوق الأقليات والمشاركة الحقيقية في السلطة في المجتمعات المقسمة له أهمية في منع الصراعات.

وأشار كثير من المتكلمين إلى الحاجة إلى إنذار مبكر يعمل بشكل أفضل وإلى تبادل التحليلات. وإذا نجحنا في تحقيق ذلك، فعلينا جميعا - الأمانة العامة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة - أن نشارك فيه. ويجب أن يسترعي اهتمام المجلس إلى مناطق الصراع المحتملة الأمر الذي يمكنه من العمل في الوقت المناسب. ومسؤوليتنا جميعا هي أن نسخر المجلس لتحقيق ذلك وأن نعزز آليات الإنذار المبكر الموجودة، بما في ذلك آليات الإنذار المبكر التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وإنني أعتزم العودة إلى المجلس للمشاركة في واحدة أو أكثر من الجلسات التي ستعقدها الرئاسة الأمريكية للمجلس بشأن أفريقيا. وسأطلب إلى ممثلنا الدائم أن يبدأ العمل مع الآخرين الموجودين حول هذه الطاولة لكفالة اضطلاع المجلس بالعمل بأسرع ما يمكن عقب هذه الجلسة. وآمل أن نشهد النتائج الأولى في غضون الأسابيع القليلة المقبلة. وتبين مناقشة اليوم أننا جميعا نرغب في التحرك بسرعة.

وأود أن أختتم كلمتي بتعليق. إن أفريقيا مازالت تحصل على تغطية صحفية رديئة للغاية وأفريقيا لديها مشكلات حقيقية كثيرة. ولكن جميع من يعرفون أفريقيا ويحبونها يعرفون أن أفريقيا قادرة على بناء مستقبل أفضل لنفسها وسوف تبني ذلك المستقبل، مستقبل يسوده السلام والرفاهية والديمقراطية. والشعوب التي ستقيم سلاما دائما في أفريقيا هي شعوب أفريقيا ذاتها. ولكن الواجب يقتضينا أن نساعدها. وتبين مناقشة اليوم أن المجلس وعضوية الأمم المتحدة بعامة قد عقدا العزم فعلا على القيام بذلك.

وبصفتي رئيسا للمجلس، أشكر جميع المشاركين في مناقشة اليوم وأعتذر لجميع الذين لم يتمكنوا من الكلام.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.